

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

تخصص ماجستير إدارة أعمال



عنوان البحث

أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على ربحية الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية -دراسة تطبيقية

THE IMPACT OF IMPLEMENTING THE VALUE- ADDED TAX ON THE
PROFITABILITY OF COMMERCIAL COMPANIES IN THE KINGDOM OF
SAUDI ARABIA

إعداد

خلود بنت صلاح بن حسن
الرقم الجامعي: 233000884
تخصص: ماجستير إدارة أعمال

شهد بنت محمد يحيى يعقوب
الرقم الجامعي: 233002046
تخصص: ماجستير إدارة أعمال

إشراف

د.فايز جراد

د.الفيصل عبد الحميد

العام الدراسي:

2024

فهرس المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>المحتويات</u>
I	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
VI	فهرس الأشكال
VII	المستخلص
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	المقدمة
4	مشكلة الدراسة
5	أهمية الدراسة
5	أهداف الدراسة
6	تساؤلات الدراسة
7	فروض الدراسة
7	النظرية العلمية المتبعة
8	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
9	تمهيد
9	المبحث الأول: الدراسات السابقة
13	المبحث الثاني: المنطلقات النظرية للدراسة
13	مفهوم الضريبة TAX
13	أنواع الضرائب
14	مفهوم ضريبة القيمة المضافة VAT
14	أهداف ضريبة القيمة المضافة
15	الفرق بين ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات

16	أسباب ضريبة القيمة المضافة
20	مراحل تطور الضريبة في المملكة العربية السعودية
21	تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية
21	المزايا الناتجة عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة
22	العيوب الناتجة عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة
22	تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية
22	الأثار المباشرة
24	الأثار غير مباشرة
24	الأثار الاقتصادية لفرض ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية
25	الإطار التشريعي لضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية
26	آلية التحاسب بين الشركات التجارية وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك على ضريبة القيمة المضافة
27	التزامات وحقوق المكلفين بتطبيق ضريبة القيمة المضافة
29	حقوق المكلفين بتطبيق ضريبة القيمة المضافة
30	التحديات التي تواجه تطبيق ضريبة القيمة المضافة
32	تأثير الضريبة على المواطن وارتفاع الأسعار
33	العقوبات والغرامات على مخالفين أنظمة ضريبة القيمة المضافة
34	أنواع الشركات في النظام السعودي
35	ضريبة القيمة المضافة وربحية الشركات
36	العوامل المؤثرة على ربحية الشركات
38	الفصل الثالث: منهجية الدراسة
39	تمهيد
39	المنهجية وطرق البحث
39	مجتمع البحث

40	حدود البحث
41	الفصل الرابع: تحليل النتائج واختبار الفرضيات
42	تمهيد
44	تحليل البيانات
48	تحليل نتائج الاستبانة
55	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
56	النتائج
56	التوصيات
57	المراجع
61	الملاحق
71	الملخص

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	مجتمع الدراسة الحالي	47
2	عينة الدراسة	48
3	متغيرات الدراسة الحالية	49
4	العائد على هامش الربح في الشركات	50
5	توصيف متغيرات الدراسة	51
6	معامل الالتواء لمتغير الدراسة على مدى الأعوام الثلاثة	51
7	مصفوفة معامل الارتباط	52
8	اختبار (ت) للتباين بين المتغير	52

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	نموذج الدراسة الحالية	9
2	العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة	12
3	العوامل المؤثرة على ربحية الشركات	38

المستخلص : Abstract

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على ربحية المنشآت التجارية في المملكة العربية السعودية، استندت الدراسة إلى منهج تحليلي وصفي استخدم مجموعة من البيانات من القوائم المالية للشركات المدرجة لحساب هامش الربح، واستطلاع آراء ملاك الشركات والمسؤولين في الأقسام الإدارية والمحاسبية لقياس ما إذا كان فرض ضريبة القيمة المضافة أو الزيادة في معدل ضريبة القيمة المضافة يؤثر على ربحية المنشآت التجارية في المملكة العربية السعودية .

أظهرت نتائج المسح أن ضريبة القيمة المضافة لا تؤثر على ربحية المنشآت التجارية السعودية، حيث لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الربحية قبل وبعد فرض ضريبة القيمة المضافة وقبل وبعد الزيادة في معدل الضريبة، ولكن هناك تغييرات طفيفة في متوسط هامش الربح سواء قبل وبعد فرض ضريبة القيمة المضافة أو بعد زيادة معدل الضريبة.

لذلك، يوصى بإجراء المزيد من الأبحاث والبحوث لقياس تأثير الضرائب على الأداء المالي للشركة. يمكن أيضا ننصح الشركات بالإفصاح عن بنود ضريبية مختلفة للمساعدة في تحليل وتقييم للأداء المالي للشركات التجارية غير المدرجة في هيئة سوق المال السعودي أو السوق الموازي (نمو).

الفصل الأول

الاطار العام للدراس

مقدمة:

تعد ضريبة القيمة المضافة في بعض البلدان مكوناً رئيسياً من الأدوات التي تستخدمها الحكومات وهي مبلغ مالي تفرضه الحكومة على الأفراد والشركات بهدف تمويل الأنشطة الحكومية والمساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتُعتبر الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية للدولة، حيث تساهم في تمويل الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية والدفاع والأمن، وهناك عدة أنواع للضرائب، الضرائب المباشرة: تفرض على دخل الأفراد والشركات، مثل ضريبة الدخل وضريبة الشركات، والضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع والخدمات، مثل ضريبة القيمة المضافة (VAT) والضرائب الجمركية.

وتختلف أنظمة الضرائب من دولة لأخرى بناءً على السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعات القانونية المعمول بها. وتسعى إلى توفير الإيرادات الحكومية: لتمويل الخدمات والمشاريع الحكومية وإعادة توزيع الدخل: للحد من الفجوة بين الأغنياء والفقراء من خلال فرض ضرائب أعلى على الدخل الأعلى كما تشجع أو تثبط سلوك معين: مثل فرض ضرائب على السلع الضارة كالتبغ والكحول للحد من استهلاكها، أو تقديم إعفاءات ضريبية للشركات التي تستثمر في البحث والتطوير.

وتلعب الضرائب دوراً مهماً في استقرار الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم الإنفاق الحكومي وتنظيم النشاط الاقتصادي، لتعزيز دخل الدولة والذي يعد أحد المصادر الرئيسية للإيرادات العام لتمويل الأنشطة والنفقات، فعلى مستوى الاقتصاد الوطني تتشكل دوراً أساسياً باعتبارها أحد الأدوات المالية والسياسية والاجتماعية، ويمكن تلخيص أهم وظائف الضريبة على أنها تمويل نفقات الدولة وتحقيق الأهداف الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل وإيجاد التوازن في السياسات المالية بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

كما أن الضرائب تلي أهداف السياسة من خلال توفير إعفاءات أو تدابير محفزة للقطاعات الاقتصادية التي تؤثر على عادات الاستهلاك والإنتاج والادخار، وحماية المنتجات المحلية من خلال فرض ضرائب أعلى على المنتجات المستوردة وتقليل أو إلغاء بعض الضرائب على المنتجات المحلية من هنا تبنت المملكة العربية السعودية رؤية 2030 في عام 2016 من أجل العمل على العديد من الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

على الجانب الآخر انقسمت الآراء حول تطبيق ضريبة القيمة المضافة بين مؤيد ومعارض، فيرى مؤيدي تطبيق ضريبة القيمة المضافة فهناك من يرى أنها تحقق للعدالة الضريبية كمبدأً أساسياً، حيث تعمل على توزيع العبء الضريبي على المراحل المختلفة للعملية الإنتاجية والاستهلاكية توزيعاً على القيم التي أضافتها كل مرحلة على القيمة الجمالية للمنتج، أما الدفع المباشر للضريبة من قبل المكلف يساهم بزيادة الإيرادات العامة بشكل مستمر، بينما يرى معارضي تطبيق قرار الضريبة في أنها قد تفتح مجالاً لزيادة الأسعار بالتالي سيؤدي إلى ظهور موجات من التضخم في الاقتصاد.

وتعد ضريبة القيمة المضافة نوع من الضرائب غير المباشرة التي تُفرض على جميع مراحل إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. يتم تحصيلها من المنتجين والموزعين على القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد حتى تصل السلعة أو الخدمة إلى المستهلك النهائي. لذلك يُطلق عليها ضريبة غير مباشرة لأنها تُحصّل من الموردين لكن يتم تحميلها في النهاية على المستهلكين النهائيين، وتتميز ضريبة القيمة المضافة بعدة خصائص منها شموليتها التي تفرض على معظم السلع والخدمات، مما يجعلها مصدراً كبيراً للإيرادات الحكومية بالإضافة إلى شفافيته التي تُظهر الفواتير الضريبية المضافة بشكل واضح، مما يسهل على المستهلكين فهم مقدار الضريبة التي يدفعونها

وعدالتها التي تُفرض على جميع السلع والخدمات بالتساوي، بغض النظر عن مصدرها، مما يساهم في تحقيق نوع من العدالة الضريبية.

تؤثر الضريبة على ربحية الشركات بطرق متعددة، ويمكن تلخيص هذا التأثير في النقاط التالية:

1- تقليل الأرباح الصافية: تُخصم الضرائب من الأرباح الإجمالية للشركة، مما يؤدي إلى تقليل الأرباح الصافية المتاحة للتوزيع بين المساهمين أو لإعادة الاستثمار في الشركة

2- تحفيز التخطيط الضريبي: قد تدفع الضرائب الشركات إلى تبني استراتيجيات تخطيط ضريبي لتقليل العبء الضريبي. يشمل ذلك استخدام الحوافز الضريبية، التوسع في الاستثمارات المؤهلة للحصول على إعفاءات ضريبية، أو إعادة هيكلة العمليات المالية.

3- التأثير على التدفق النقدي: الضرائب يمكن أن تؤثر على التدفق النقدي للشركة، حيث تحتاج الشركات إلى الاحتفاظ بأموال كافية لتغطية التزاماتها الضريبية. قد يؤثر ذلك على قدرتها على الاستثمار أو تسديد الديون.

4- تعكس الضرائب مصدر تمويل مكمل في اقتصاديات الدول، ومع اضطراب الحالة الاقتصادية في عدد من الدول وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية وما تبعها من انهيار العديد من الشركات، اندفع العديد من خبراء الاقتصاد للبحث عن مصادر تمويل تتجنب حالة الاضطراب المحيطة بمصادر التمويل المتعارف عليها، ونتج عن ذلك البحث ضريبة القيمة المضافة التي ثبت نجاحها في زيادة إيرادات معظم الدول التي طبقتها منذ سنوات. لذلك أصبح الطريق الأنسب للوصول للاقتصاد قوي هو تطبيق تلك الضريبة، باعتبارها وسيلة لرسم السياسات المالية للدولة من خلال مشاركة كافة فئات المجتمع بها بهدف تحسين الكفاءة الاقتصادية بشكل مستدام .

5- التنافسية: تختلف معدلات الضرائب من بلد إلى آخر، مما يؤثر على تنافسية الشركات. الشركات في البلدان ذات الضرائب المنخفضة قد تتمتع بميزة تنافسية مقارنة بتلك في البلدان ذات الضرائب العالية. التكاليف الإدارية: إدارة الضرائب تتطلب موارد وجهودًا إضافية لتأكيد الامتثال للقوانين الضريبية المعقدة، مما يزيد من تكاليف التشغيل.

6- التأثير على القرارات الاستثمارية: قد تؤثر الضرائب على قرارات الاستثمار، حيث أن التغييرات في السياسات الضريبية قد تجعل بعض الاستثمارات أكثر جاذبية أو أقل جاذبية. بالتالي، فإن الضريبة تؤثر على ربحية الشركات بشكل شامل ومتعدد الجوانب، مما يجعل من المهم للشركات أن تتبنى استراتيجيات فعالة لإدارة الضرائب.

وقد تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة لأول مرة في ألمانيا وفرنسا ثم تبعتها العديد من الدول الى أن أصبحت جزءا من أنظمة الضرائب في 160 دولة في العالم، من هنا تبنت المملكة العربية السعودية رؤية 2030 في عام 2018 من أجل تطبيق أدنى معدلات ضريبة القيمة المضافة بالنسبة للعالم بمعدل 5% لتصل إلى 15% ، كما تتولى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك مسؤولية إدارة وتطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية العمل على العديد من الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

قد تم اختيار هذا الموضوع لتوعيه التجار والشركات الناشئة والشركات الغير مسجلة في ضريبة القيمة المضافة على مدى تأثير ربحية الشركة بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتوضيح أهم المشكلات التي واجهت الشركات ، وتوضيح العقوبات التي تفرض على المخالفين منهم، بالتالي يعتبر البحث أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على

ربحية الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية ذات أهمية كبير للتجار والشركات الناشئة .

مشكلة الدراسة:

تعد ضريبة القيمة المضافة (VAT) من أهم أنواع الضرائب غير المباشرة في السنوات الأخيرة والتي تم فرضها في المملكة العربية السعودية وتطبيقها في الأول من يناير 2018 م ، وقد نتج عن تطبيقها مصدر مضمون لتحقيق الإيرادات التي تُسهم في ميزانيات الدول والإنفاق على المجالات الهامة مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية وغيرها الكثير .

وقد صدر العديد من الدراسات التي أجريت لتقييم الآثار المترتبة على تطبيق ضريبة القيمة المضافة في البلدان المختلفة، والميزة الرئيسية لهذه الطريقة هو أنه يوفر جسراً واضحاً بين الجانب النظري والتطبيقي لضريبة القيمة المضافة.

ولكون ضريبة القيمة المضافة لها تأثير في مختلف القطاعات والأعمال والاستثمار، ومع أن دور ضريبة القيمة المضافة في تنمية وتطوير البلاد من خلال فرض الضرائب ورفع إيرادات الدول لا يمكن إنكاره، إلا أن هناك من يرى أن فرض الضريبة لها تأثير سلبي على المستهلك ويقود إلى خفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، كما هناك من يرى أيضاً إلى أنه تسبب في خفض معدل الطلب الكلي للسلع والخدمات و الاستثمار .

وبشكل عام فقد اختارت المملكة العربية السعودية قاعدة ضريبية واسعة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، ووفقاً لنص الفقرة الأولى للمادة الثانية من نظام ضريبة القيمة المضافة " .. تفرض الضريبة على استيراد وتوريد السلع والخدمات، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية والنظام واللائحة."

كما حددت الفقرة الثانية من ذات المادة " 2- تطبق الضريبة بنسبة أساسية قدرها (15%) من قيمة التوريد أو الاستيراد، ما لم يرد نص الإعفاء أو فرض نسبة الصفر - بناءً على أحكام النظام واللائحة - على التوريد ذاته." ، وقد تم تعديل هذه المادة بموجب الأمر الملكي رقم (638/أ) وتاريخ 1441/10/15 هـ.

ونظراً لكون الأداء المالي محورياً أساسياً لمعرفة نجاح أو فشل الشركات التجارية، وبعد صدور الأنظمة والقرارات لتطبيق وفرض ضريبة القيمة المضافة وتسجيل الشركات التجارية السعودية التي تجاوزت الحد اللازم أو الاختياري لتطبيق النظام، وما يترتب من تطبيق ضريبة القيمة تأثير على إيرادات الشركات السعودية ، وارتفاع أسعار السلع والخدمات على المستهلك ، والتي يعد أحد أسبابها لجوء التجار إلى زيادة أسعار السلع والخدمات للحفاظ على معدل الربح أو زيادته بما يؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك النهائي .

وبناء على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تكمن في محاولة التعرف على تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على ربحية الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية ، ونظراً لارتباط نتائج فرض ضريبة القيمة المضافة وأثرها على تحصيلها ، ويمكن توضيح وصياغة مشكلة البحث بشكل أفضل في التساؤل الآتي :-

ما هو أثر ضريبة القيمة المضافة على ربحية الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية

ويمكن عرض نموذج الدراسة (شكل 1) ، حيث يوضح التغيرات المتوقعة لدراسة المشكلة ذات العلاقة



شكل 1: نموذج الدراسة الحالية

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تسليط الضوء على ضريبة القيمة المضافة، كونها حديثة التطبيق في المملكة العربية السعودية، بالتالي يوجد ندرة في الدراسات تناول شرح وتوضيح لأهمية موضوع ضريبة القيمة المضافة ومدى تأثيرها على إيرادات الهيئة العامة للزكاة والدخل بالإضافة الى ما تسعى إليه هذه الدراسة من الوصول الى نتائج دقيقة ومفيدة وما يترتب عليها من توصيات للجهات المعنية والشركات التجارية بشكل خاص وللمجتمع السعودي بشكل عام.

الأهمية العملية: تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في التطبيق السليم لقرار ضريبة القيمة المضافة والذي سيساعد على:

- 1- فهم كيفية تأثير الضرائب على أداء الشركات، مما يمكن الحكومات من وضع سياسات ضريبية ملائمة تعزز النمو الاقتصادي وتشجع الاستثمار.
- 2- يمكن للشركات استخدام نتائج الدراسات الضريبية لتحسين استراتيجياتها المالية والضريبية، بما في ذلك التخطيط تحفيز الاستثمار: فهم تأثير الضرائب على الربحية يمكن أن يساعد في جذب المستثمرين، حيث يميل المستثمرون إلى تفضيل البيئات الضريبية المستقرة والمحفزة للنمو.
- 3- تحقيق العدالة الضريبية: تساهم الدراسات في تقييم عدالة النظام الضريبي، مما يساعد في إجراء تعديلات تقلل من الأعباء الضريبية غير المبررة على الشركات وتحسن من توزيع العبء الضريبي.
- 4- تحليل التكلفة والفائدة: تساعد الدراسات الشركات في تحليل التكاليف والفوائد المرتبطة بالالتزام بالضرائب، مما يمكنها من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التوسع والاستثمار.
- 5- الاستجابة للتغيرات الضريبية: تمكن الدراسات الشركات من التكيف مع التغيرات في التشريعات الضريبية بسرعة وفعالية، مما يقلل من المخاطر المالية ويحسن الاستقرار المالي، بالإضافة إلى شرح كامل عن طريقة احتسابها والتعريف بمدى رضا وقناعة المجتمع السعودي بها.

أهداف الدراسة:

تماشياً مع مشكلة الدراسة الحالية، فإن هدفنا الرئيسي في هذا البحث هو التعرف على تأثير ضريبة القيمة المضافة على ربحية الشركات التجارية السعودية، كما ان هذا الهدف يندرج أسفله التفصيل التالي :-

- 1- التعرف على مفهوم ضريبة القيمة المضافة
- 2- التعرف على طبيعة الأداء المالي في الشركات التجارية
- 3- توضيح العلاقة بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة وربحية الشركات التجارية
- 4- سد النقص الموجود في البحوث المتعلقة بتأثير الضريبة على أرباح الشركات
- 5- التعرف على تأثير فرض ضريبة القيمة المضافة على ربحية الشركات التجارية
- 6- التعرف على أثر زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة على ربحية الشركات التجارية

تساؤلات الدراسة

على ضوء ما سبق يمكن ضبط إشكالية هذه الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي:

❖ ما مدى تأثير الضريبة على ربحية المؤسسة؟

الأسئلة الفرعية:

- 1- ماهي ضريبة القيمة المضافة
- 2- مفهوم ضريبة القيمة المضافة
- 3- نشأة ضريبة القيمة المضافة
- 4- ماهي مراحل تطور الضريبة في المملكة العربية السعودية
- 5- ماهي أهم الضرائب التي تخضع لها المؤسسات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية؟
- 6- ماهي مؤشرات التوازن المالي؟
- 7- أين يكمن التأثير الضريبي على ربحية المؤسسات؟
- 8- ما آثار تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة على ربحية الشركات في المملكة العربية السعودية
- 9- ماهي المزايا الناتجة عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة
- 10- ماهي العيوب الناتجة عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة
- 11- هل تطبيق ضريبة القيمة المضافة بمعدلات مختلفة يحقق إيرادات ضريبية تزيد عما تحققه ضريبة القيمة المضافة ذات المعدل الواحد؟
- 12- هل ضريبة القيمة المضافة تعمل على زيادة إيرادات الدولة؟
- 13- هل النظام المحاسبي المستخدم في ضريبة القيمة المضافة معقد بشكل يساعد في زيادة حالات التهرب الضريبي؟
- 14- ماهي الأسباب التي دفعت الى تطبيق قرار ضريبة القيمة المضافة في الوقت الحالي وهل ستحقق أهدافها من وجهة نظر الشركات؟
- 15- ماهي آراء الشركات فيما يخص إيجابيات وسلبيات ضريبة القيمة المضافة؟
- 16- ما الآثار المترتبة على تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الشركات من وجهة نظر الشركات؟
- 17- ما هو رأي الشركات بدور الحكومة في تطبيق ضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بتوقيتها ومقدارها تقييم آثارها وتحديد السلع والخدمات التي تنطبق عليها القرار؟
- 18- ما الفرق بين ضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى؟
- 19- ماهي الاستثناءات أو التخفيضات التي قد تطبق على ضريبة القيمة المضافة؟
- 20- كيف يمكن للشركات التعامل مع ضريبة القيمة المضافة؟
- 21- ماهي التحديات التي تواجه تطبيق ضريبة القيمة المضافة؟
- 22- ماهي الفوائد الاقتصادية لضريبة القيمة المضافة؟
- 23- هل هناك نظام استرداد لضريبة القيمة المضافة؟
- 24- كيف تؤثر ضريبة القيمة المضافة على الأسعار؟

فروض الدراسة:

في ظل أهداف ونطاق ونموذج الدراسة الحالية (شكل 1) يمكن صياغة الفرضيتين التاليتين :-

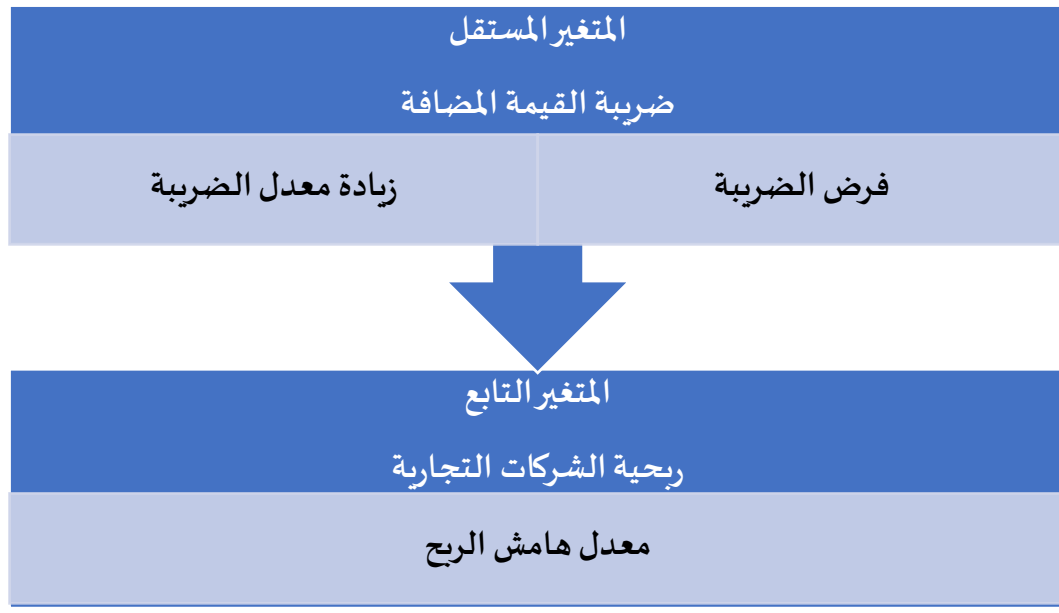
1- فرضية العدم الأولى

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فرض ضريبة القيمة المضافة وبين ربحية الشركات

2- فرضية العدم الثانية

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة وبين ربحية الشركات

لذلك يمكن تحديد العلاقات المتغيرات المستقلة والتابعة في نموذج مشكلة الدراسة ، كما في الشكل (3)



الشكل 2 : العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة

النظرية العلمية المتبعة:

بناءً على مشكلة الدراسة والفرضيات الموجودة، تم الاعتماد على (النظرية الوصفية) في دراسة أسباب المشكلة وأهدافها والتحديات العيوب والمزايا لهذه الدراسة. وتقوم هذه النظرية بالتركيز على تقديم صورة دقيقة وواقعية للدراسة من خلال الملاحظة المباشرة والتوثيق الدقيق للتفاصيل، وتسعى إلى تجنب التحيز والتضليل. بالتالي فإن اعتماد الباحث على استخدام النظرية الوصفية قد ساعد الوصول إلى صورة دقيقة عن المشكلة واستخلاص مجموعة من الدراسات والنتائج وتعميمها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المقدمة

تعد الدراسات السابقة ركيزة أساسية في إعداد الأبحاث العلمية، حيث تساهم في تقديم إطار نظري ودراسة حول مشكلة معينة ومراجعة الأدبيات والدراسات التي قد تساعد الباحث في تدعيم الموضوع المطروح، كما تساعد الباحث في عمل مقارنة بين نتائج الدراسة الحالية ونتائج الدراسات السابقة، بالإضافة إلى بناء فرضيات البحث بناءً على ما توصلت إليه الدراسات السابقة. وقد تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الضريبة بهدف تسليط الضوء على أهميتها ودورها في رفع الدخل وإيرادات الدولة. وفيما يلي العديد من الدراسات التي أجريت حول موضوع (ضريبة القيمة المضافة) والنتائج التي وصلت إليها.

الدراسات السابقة

1- (دراسة) مهاجر، (2015) بعنوان الضريبة على القيمة المضافة وفاعلية تحصيلها وأثرها على الإيرادات العامة في السودان: دراسة تطبيقية للفترة 2011-2015

هدفت الدراسة إلى قياس وتحديد فاعلية تحصيل إيرادات الضريبة على القيمة المضافة، ركزت الدراسة على أثر زيادة سعر الضريبة على حجم إيرادات الضريبة على القيمة المضافة، ومدى تأثير حجم الضريبة على القيمة المضافة في الإيرادات العامة بالسودان. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة، هي أن تحصيل الضريبة على القيمة المضافة يتحقق بفاعلية وأن الزيادة في سعر الضريبة على مبيعات الاتصالات لوحده له أثر قليل ومحدود على حجم إيرادات الضريبة وبالتالي على الإيرادات العامة. وتوصى الدراسة أنه عند الحاجة لزيادة كبيرة في حجم الإيرادات العامة يمكن زيادة سعر الضريبة على مبيعات السلع والخدمات بما فيها الاتصالات مع مراعاة السعر على السلع والخدمات الضرورية منها. دراسة عبد العزيز 2016 بعنوان) دور الإيرادات الضريبية كمصدر من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية (هدفت الدراسة إلى معرفة مفهوم وأنواع الإيرادات الضريبية وذلك لإثبات دور وأهمية الإيرادات الضريبية ويمثل الإيرادات في العصر الحديث كأهم مصدر من مصادر الإيرادات. حيث تعتمد عليها الحكومات بصفة أساسية لمواجهة نفقاتها ولتمويل خزانة الحكومة بالأموال اللازمة لمواجهة نفقات الدفاع والمحافظة على الأمن وتقديم الخدمات العامة وهدفت أيضاً إلى بيان أهمية الإيرادات الضريبية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية. ومن أهم النتائج العمل على خلق أدوات جديدة كإدخال نظام الضريبة على القيمة المضافة، الضرائب البيئية، الضرائب على القطاع غير المنظم يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية. القليطي، الكيشان

2- دراسة محمد 2016 بعنوان أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات العامة في السودان.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الضريبة على القيمة المضافة في المساهمة في الإيرادات العامة وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الإيرادات. وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها مادة حديثة وأداة جديدة لتقييم أثر تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على الإيرادات العامة في السودان. وتناولت الدراسة عدة فروض من أهمها أن الضريبة على القيمة المضافة تحقق زيادة في الإيرادات العامة للدولة دون الحاجة إلى فرض ضرائب جديدة، تؤدي ضريبة القيمة المضافة إلى تماشي السودان مع متطلبات المنظمات الإقليمية والدولية وتؤدي أيضاً إلى ضمان العدالة الاجتماعية وتساعد على توزيع العبء الضريبي بين المكلفين. ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من

النتائج أهمها: أن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة له أهميته الكبرى في زيادة الإيرادات العامة لأن الضريبة على القيمة المضافة ذات إيرادات فورية وسريعة. وأن الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة ذات أثر سلبي على الإيرادات العامة. كما أوصت الدراسة بالآتي: دعم ديوان الضرائب بالكوادر المتخصصة في مجال تصميم النظم والربط الشبكي بين إدارات الديوان من جهة وبين الضرائب وقطاع المال والاستثمار بالدولة من جهة أخرى. وإعادة النظر في الإعفاءات الصادرة بموجب أوامر وزارية ووضع ضوابط تمنع صدور الإعفاءات غير الضرورية. وأوصت برفع الوعي الضريبي للمكلفين وحثهم على ضرورة الالتزام عن طريق توعيتهم. (دراسة) لطفي (2016 بعنوان) الضريبة على القيمة المضافة في مصر (تسعى مصر إلى تحديث النظام الضريبي المصري، حيث إن إحدى الخطوات المهمة هي تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة عوضاً عن نظام ضريبة المبيعات الحالي. وفي هذا الإطار، هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة هيكل ضريبة المبيعات في مصر وسماته التي تقترب كثيراً من ضريبة القيمة المضافة. كما تناقش ما نجم عن نظام ضريبة المبيعات من مشكلات واضحة ظهرت في صورة عدد من التشوهات الاقتصادية والتراكم الضريبي وعدم عدالة النظام الضريبي نتيجة إعفاء الأنشطة من ضريبة المبيعات، وخاصة في قطاع الخدمات. ومن ثم فإن الخطوة الأولى لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في مصر هي حساب القاعدة الضريبية لها. وقد اختارت الدراسة حساب القاعدة الضريبية لضريبة القيمة المضافة باستخدام طريقتي لإنتاج والاستهلاك. وأظهرت النتائج فارقاً ضئيلاً في تقديرات الطريقتين. وفي النهاية تستعرض الدراسة بعض التوصيات المقترحة حول نظام ضريبة القيمة المضافة الجديد وأسعار الضريبة لصانعي السياسات في مصر.

3- دراسة الحسن 2017 بعنوان الضريبة على القيمة المضافة في لبنان

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الضريبة على القيمة المضافة بصفتها من أهم الضرائب التي تمول الإيرادات العامة، وتخفف عجز الموازنة الذي يتسبب في خلل المالية العامة للدولة ويشكل عاملاً يهدد الاستقرار المالي والنقدي في لبنان. كما سعت الدراسة إلى معرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة. وتوصلت الدراسة إلى أهمية الضريبة على القيمة المضافة للدولة، فهي تحقق إيجابيات وسلبيات في نفس الوقت من خلال تأمين جزء مهم من الإيرادات التي تساعد في مواجهة عجز الموازنة وتقليل الدين العام نظراً لوفرة حصيلتها. ومن الناحية السلبية فهي تؤثر على تحفيز الاستثمارات وتشجيع الصادرات إذ أن السلع المصدرة معفاة من الضريبة، وبالتالي هي تدعم القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الأجنبية. بالإضافة إلى أن هذه الضريبة استطاعت أن تحقق مبدأ العدالة الضريبية وأنها تساعد على الحد من التهرب الضريبي في الدولة.

4- دراسة (2015) Lawrence Kimuhu Njoga

تناولت الدراسة أثر القيمة المضافة على النمو الاقتصادي في كينيا وقد هدفت الدراسة إلى تحليل البيانات التي تتضمن معدلات الضريبة غير المباشرة ومعدلات نمو المنتج المحلي والأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، وتوصلت الدراسة إلى أن كلما انخفضت ضريبة القيمة المضافة بمقدار ١% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٧%. بالتالي فإن العلاقة العكسية بين معدلات القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي.

5- دراسة الأثر الإيرادي (2012) Saeed, Ahmed & Zaman ,

اتبعت هذه الدراسة ضريبة القيمة المضافة في إقليم SAARC برومانيا، وقد توصل إلى أن معظم دول هذا الإقليم قد تمكنت من زيادة الإيرادات العامة الضريبية والتي مكنتها من زيادة الناتج المحلي الإجمالي. أي أن الأثر طردي.

6- دراسة عبد المنعم لطفي، ٢٠١٦،

هدفت الدراسة الانتاج إلى محاولة تقدير القيمة المضافة باستخدام طريقة الانتاج وطريقة الاستهلاك مستخدمة في ذلك البيانات الواردة في نشرة الحسابات القومية المصرية لعام ٢٠١٠/٢٠٠٩، وذلك بعد استعراض أهم الفوارق بين ضريبة القيمة المضافة والضريبة على المبيعات، وقد اقترحت الدراسات ثلاثة سيناريوهات لتطبيق ضريبة القيمة المضافة أهمها السيناريو القائم على مبدأ تخفيض سعر الضريبة مع توسعة القاعدة الضريبية وهو المبدأ الذي تم تطبيقه بالفعل في مصر.

7- دراسة تحليلية نظرية د. آمال على إبراهيم، ٢٠١٦

هذه الدراسة تهدف إلى تحديد المبادئ التي تقوم على أساسها ضريبة القيمة المضافة، بالإضافة إلى استعراض أهم مساوئ تطبيق تلك الضريبة في مصر، فضلا عن تقييم الآثار الاقتصادية لضريبة القيمة المضافة في مصر. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي في تحليل البيانات وقد توصلت إلى هناك مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية لضريبة القيمة المضافة من أهمها التغلب على القصور الناتج عن تطبيق الضريبة على المبيعات، كما أنها كانت سبب في سد عجز الموازنة العامة للدولة، وقد توصلت الدراسة أن ضريبة القيمة المضافة تعمل على تحفيز المشروعات الصغيرة وتحفيز الصادرات لأنها معفية من ضريبة القيمة المضافة، بالإضافة إلى زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية.

8- دراسة (albishi,2019)

تناولت أثر فرض ضريبة القيمة المضافة على الاقتصاد السعودي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 حيث تفترض الدراسة ان نظام ضريبة القيمة المضافة سيحقق زيادة في الإيرادات العامة وتؤثر على القوة الشرائية كما تفترض أن الدعم سيققل من العبء الضريبي وتوصلت الدراسة إلى أن ضريبة القيمة المضافة تؤدي فعلا إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة ولها تأثير على القوة الشرائية وان منح الدعم يقلل فعلا من العبء الضريبي، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي في مراجعة الأدبيات والمنهج الاستقرائي في جمع البيانات لفحص الفرضيات باستخدام الاستبيان وتم تحليل نتائج الاستبيان وتوصلت إلى ان فرض ضريبة القيمة المضافة يؤدي إلى زيادة السعار مما يؤدي إلى خفض القوة الشرائية .

9- دراسة: "The Implementation of VAT in the European Union: A Case Study" للمؤلفين: كريستوفر ميلر، جوليا رايت

تحلل الدراسة تجربة الاتحاد الأوروبي في تطبيق ضريبة القيمة المضافة، مع التركيز على التحديات والنجاحات. ، وقد كانت نتائج الدراسة إلى أن التنسيق بين الدول الأعضاء والتشريعات الموحدة كانا عاملين مهمين في نجاح النظام الضريبي.

10- دراسة: "VAT and Social Equity: Analyzing the Distributional Effects" للمؤلفين: هيلين جونسون، مايكل كوبر
تستعرض الدراسة تأثير ضريبة القيمة المضافة على الفئات الاجتماعية المختلفة وتبحث في السياسات الممكنة لتحقيق العدالة الضريبية، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق معدلات مخفضة على السلع الأساسية وإجراءات تعويضية لحماية الفئات ذات الدخل المنخفض.

11- دراسة: "The Economic Impact of Value-Added Taxation: A Literature Review" للمؤلفين: تيموثي ويليامز، سارة جونز تتناول هذه الدراسة تأثير ضريبة القيمة المضافة على النمو الاقتصادي والتضخم والعدالة الاقتصادية من خلال مراجعة الأدبيات الاقتصادية، وتشير الدراسة إلى أن ضريبة القيمة المضافة تساهم في زيادة الإيرادات الحكومية، لكن تأثيرها على التضخم يمكن أن يكون ملحوظاً إذا لم يتم تصميم النظام بشكل صحيح.

يلاحظ على هذه الدراسات في مجملها أنها دراسات جزئية غير متكاملة وجميعها تدور حول محاور متشابهة، كما أنها لم تتطرق إلى قياس علاقة ضريبة القيمة المضافة بربحية الشركات التجارية السعودية المتداول أسهمها في موقع السوق المالي السعودي، ومقارنة القوائم المالية للشركات التجارية على مدار الثلاثة أعوام 2017 (قبل فرض الضريبة)، عام 2018 (بعد فرض الضريبة بمعدل 5%)، عام 2021 (بعد رفع معدل الضريبة إلى 15%). وهو الهدف من موضوع الدراسة الحالية.

المنطلقات النظرية للدراسة

1- مفهوم الضريبة TAX

الضرائب هي مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة من الأشخاص والشركات بهدف تمويل نفقات الدولة؛ أي تمويل كل القطاعات التي تصرف عليها الدولة كالتعليم وغيرها أو كدعم سلع وقطاعات معينة، أو الصرف على البنية التحتية؛ كبناء الطرقات والسدود.

ومفهوم الضريبة في المملكة العربية السعودية، يتلخص في أنها إيرادات مالية إلزامية تفرضها السلطات المختصة؛ بهدف تمويل الأنشطة الحكومية والخدمات العامة، وفي المملكة العربية السعودية تشمل هذه الضرائب مجموعة متنوعة من المجالات، مثل: الأنشطة الاقتصادية، النفقات، الدخل، وأيضًا الوظائف، وتفرض على كل من الأفراد والشركات.

تتولى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في السعودية مسؤولية إدارة النظام الضريبي، والجدير بالذكر أن هذه الهيئة ليست فقط مسؤولة عن تحصيل الضرائب، بل أيضًا عن تنفيذ السياسات والقرارات الضريبية التي تحددها الحكومة، إذ تُحدد نسبة الضرائب مسبقًا وفقًا لقوانين ولوائح محددة، وتُفرض هذه النسب على الأفراد سواء كانوا موظفين أو مستهلكين نهائين، وكذلك على الشركات التجارية المسجلة في المملكة.

2- أنواع الضرائب

كما هو معروف بعلم الاقتصاد، فإن الضرائب نوعان؛ الأول: وهي الضرائب المباشرة؛ وهذه الضرائب تفرض على الدخل من عناصر الإنتاج مباشرة والنوع الثاني الضرائب الغير مباشرة

سنذكر النوعين الأساسيين:

أ- الضرائب المباشرة:

هي الضرائب التي لا يتم تحويلها إلى جهة أخرى غير الحكومة لوجود قوانين تنظم هذا النوع. أي هي الضرائب التي يتم دفعها بشكل مباشر للحكومة لأغراض مختلفة، مثل (ضريبة الدخل - ضريبة الاستقطاع)

ب- الضرائب غير المباشرة:

هي الضرائب التي يتم دفعها عن طريق طرف ثالث والذي يكون عادةً متجر التجزئة. أي هي الضرائب التي لا تُدفع بشكل مباشر للحكومة. بعبارة أخرى: لا تُفرض الضرائب غير المباشرة على الأرباح أو الدخل بل على المبيعات من جميع السلع والخدمات، إذ يدفع المستهلك النهائي نسبة الضريبة كجزء من سعر السلعة، وهذا النوع الي يندرج به ضريبة القيمة المضافة.

3- مفهوم ضريبة القيمة المضافة value added Tax VAT

ضريبة القيمة المضافة تعد من الضرائب غير المباشرة؛ والتي تأتي بأشكال متنوعة، ولكنها لا تقتطع مباشرة من دخل عناصر الإنتاج، وإنما تفرض كبديل لخدمات تقدمها الدولة، أو تفرض على المستهلك، كما تفرض على القيم المتولدة من عمليات الإنتاج كقيمة مضافة، وكذلك تفرض على المستوردات ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة تُفرض على جميع السلع والخدمات التي يتم شراؤها وبيعها من قبل المنشآت، مع بعض الاستثناءات. وتُطبق ضريبة القيمة المضافة في أكثر من ١٦٠ دولة حول العالم، حيث تُعد مصدر دخل يساهم في تعزيز ميزانيات الدول.

تشكل ضريبة القيمة المضافة مصدر دخل جديد للمملكة، يساهم في ضمان استمرارية توفير الخدمات الحكومية في المستقبل. وسوف يساعد مصدر الدخل هذا على المضي نحو تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ المتمثلة في خفض الاعتماد على النفط وغيره من المنتجات الهيدروكربونية كمصادر أساسية للإيرادات. يقوم الخاضعين بسداد الضريبة التي قامت بتحصيلها من العملاء إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل، وفي بعض الحالات قد تسترد هذه الشركات الضريبة التي كانت قد دفعتها لمورديها. وبالتالي فإن النتيجة الصافية من العائدات الضريبية لضريبة القيمة المضافة التي تتلقاها الحكومة تتمثل في تلك "القيمة التي أضيفت" عبر مراحل سلسلة التوريد.

4- أهداف فرض ضريبة القيمة المضافة

أ- زيادة الموارد الحكومية وتنويعها

تعتبر ضريبة القيمة المضافة موردا رئيسيا للمملكة ودخلا ثابتا على حسب الحركة الاقتصادية بالمملكة وتأتي فرض الضريبة إلى تنوع المصادر وتقليل الاعتماد على النفط كسلعة رئيسية وجاء فرض الضريبة بالمملكة بعد دراسات مستفيضة أثبتت قدرتها على تمويل مشاريع الدولة والسعي نحو تحقيق رؤية ٢٠٣٠.

ب- تصحيح الأوضاع المالية العامة للمملكة العربية السعودية.

تساهم ضريبة القيمة المضافة بخطة التحول الوطني والتي تعني بتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للموارد في المملكة وإيجاد موارد أخرى لاستدامة الإنفاق.

ت- تستهدف تحقيق التوازن بين الأهداف المالية والاقتصادية للمملكة العربية السعودية

تهدف ضريبة القيمة المضافة إلى تحقيق أبعد مدى من أهداف المملكة الاقتصادية والتنموية واستدامة العمل الاقتصادي بتوفير سيولة للمشاريع والانهاء منها وتحفيز خلق مشاريع جديدة

ث- حفاظ على الاستدامة المالية بما يضمن تحفيز معدلات النمو الاقتصادي

تساعد ضريبة القيمة المضافة وجود مورد ثابت ينقص أو يقل حسب الظروف الاقتصادي، ولكن يساعد هذا المورد استمرار الدولة بصرف المستحقات من رواتب أو مشاريع تنمية أو خطط على مدى طويل سواء الاقتصادية أو سياسية أو عسكرية.

ج- تشجع الضريبة المستهلك النهائي على ثقافة الادخار والتقليل من الهدر المالي تشجع ضريبة القيمة المضافة المستهلك النهائي على تقليل مصروفاته حيث إنه هو من يتحمل العبء النهائي للضريبة بمقدار ما صرف وتهدف إلى الادخار المالي حيث كل ما يشتريه تفرض عليه ضريبة وبذلك يتوجه إلى الادخار كنوع من تعزيز المالية الشخصية

ح- معرفة كل تفاصيل البيع والشراء بالسوق ومراقبة العمل الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

ان ضريبة القيمة المضافة في طبيعة عملها تفرض على كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوريد من بدايتها إلى نهايتها وهو ما يعطي صلاحية للهيئة العامة للزكاة والدخل في النظر والمراقبة على كل تفاصيل العمل الاقتصادي داخل المملكة ومراقبة المحركات الاقتصادية وطرحها للدراسة بدون مضمونها لتقويمها مستقبلاً.

خ- الكشف عن التهرب الضريبي بكل أنواعه داخل المملكة العربية السعودية. بحسب طبيعة ضريبة القيمة المضافة ففي فترة تحصيلها تستطيع الدولة النظر بكافة المتطلبات الأخرى على المكلف من ضرائب، أو زكاة أو مستحقات حكومية أو مستحقات قضائية

5- الفرق بين ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات

1- ضريبة المبيعات:

هي نوع محدد من الضريبة يتم فرضه من قبل الحكومات على بيع السلع والخدمات عند نقط البيع المخصصة لها حيث تضاف قيمة الضريبة على هذه المبيعات وتجمع من قبل بائع التجزئة والغاية من فرض الضريبة على السلع والخدمات في مرحلتها النهائية وجود العديد من السلع التي تمر بأكثر من مرحلة من المراحل التصنيعية حتى تكون جاهزة ويتم التعامل مع هذه المراحل من قبل العديد من الجهات، وهذا ما يجعل ضريبة المبيعات بحاجة إلى وجود العديد من الإثباتات الرسمية للطرف المسؤول عن الضريبة في النهاية ويكون كل ذلك ضمن إطار القوانين والأنظمة المعمول بها في الدول ذات العلاقة، وتختلف ضريبة المبيعات من دولة إلى أخرى.

2- ضريبة القيمة المضافة

تفرض ضريبة القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل سلسلة الإمداد ابتداءً من الإنتاج ومرور بالتوزيع وحتى مرحلة البيع النهائي للسلعة أو الخدمة، كما يدفع المستهلك ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات التي يشتريها أما المنشآت فتدفع لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك ضريبة القيمة المضافة التي يتم تحصيلها من عمليات شراء المستهلكين، وتسترد المنشآت ضريبة القيمة المضافة التي دفعها لمورديها ويتحملها عبء الضريبة المستهلك النهائي كونها ضريبة على الاستهلاك.

3- نقاط الاختلاف بين ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات

- 1- في ضريبة القيمة المضافة يتم الاستغناء عن قانون ضريبة المبيعات
- 2- ضريبة المبيعات في ضريبة تدفع مرة واحدة عند عملية البيع النهائية للسلع للمستملك النهائي
- 3- ضريبة القيمة المضافة تحتوي على نظام الخصم الضريبي
- 4- ضريبة المبيعات لا يوجد بها الخصم الضريبي الذي يعني باسترداد قيمة الضريبة التي تم تحميلها على السلعة.
- 5- ضريبة المبيعات تفرض مرة واحدة على آخر مرحلة
- 6- ضريبة القيمة المضافة تفرض في كل مرحلة من مراحل التعامل مع السلعة أو الخدمة.
- 7- في ضريبة المبيعات لا يتم تحصيل الضريبة من المستورد أو التاجر وإنما من المستهلك فقط
- 8- في ضريبة القيمة المضافة يتم تحصيل الضريبة من جميع التجار والوسطاء على أن يتم تسوية الفرق في الضريبة سواء كان دائماً أن مدينا

6- أسباب فرض ضريبة القيمة المضافة

أ- من الناحية المالية

تعاني الدول الربعية من انخفاض إيراداتها الناتج عن انخفاض أسعار سلعها المصدرة والتي تعتبر المورد الرئيسي التي تعتمد عليه في الموازنة العامة وكذلك تعاني من زيادة الإنفاق الحكومي لأسباب اجتماعية واقتصادية إن فرض ضريبة كضريبة القيمة المضافة ولاسيما في الدول النفطية يخفف من اعتماد الحكومات على عائدات النفط المتذبذبة بين الصعود والهبوط ويوفر لها مصدراً للإيرادات إلى جانب الإيرادات النفطية بمثل الإيراد المتحصل من بيع السلع الأولية (النفط) المصدر الأساسي لتمويل الإنفاق الحكومي للدول النفطية وهذا قد يعرض هذه الدول إلى صدمات مالية بسبب عدم ثبات أسعار سلعها المصدرة، ولهذا تحتاج هذه الدول إلى إيراد مالي ثابت يساهم في تمويل إنفاقها. تعتبر ضريبة القيمة المضافة ذات إيراد مالي منتظم يساهم في تمويل الميزانية الحكومية.

يقود تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى توسعة الوعاء الضريبي من خلال زيادة قاعدة الممولين وزيادة عدد السلع والخدمات التي تفرض عليها الضريبة فهي تفرض على جميع السلع والخدمات مع وجود بعض الاستثناءات وهذا ما يدر إيرادات كبيرة للحكومات، حيث تشكل ضريبة القيمة المضافة نسبة مهمة من إجمالي عائدات الضرائب بمختلف أنواعها لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذلك في بعض الدول الأوروبية تشكل عائدات ضريبة القيمة المضافة نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي ، كما تشمل ضريبة القيمة المضافة طيفاً واسعاً من السلع والخدمات وهذا يوفر إيرادات ضريبية كبيرة للحكومات المطبقة لها ، و تدور ضريبة القيمة المضافة إيرادات كبيرة وذلك بسبب أن المكلف ملتزم بتوريدها دورياً إلى الهيئة وبالتالي فهي تعد مورداً متجدداً تساعد في تمويل الإنفاق الحكومي. وبهذا تختلف عن الضرائب المباشرة التي تورده سنوياً.

تحتاج بعض الدول إلى إيرادات دورية منتظمة وخصوصاً الدول النفطية حيث برهنت الأوضاع الحالية الحاجة إلى إيرادات تجمع بشكل منتظم على مدار السنة لتغطية الإنفاق المستمر كالرواتب والأجور وإن الاعتماد على الإيرادات النفطية بعرض الحكومة إلى عجز إذا ما انخفضت أسعار السلع المصدرة ويؤدي إلى آثار سلبية على

المستوى المالي والاقتصادي والاجتماعي لذلك يجب توفير إيراد منتظم مستمر لتغطية النفقات التشغيلية أو نسبة منها.

ب- من الناحية الاقتصادية

تعتبر ضريبة القيمة المضافة نوعاً من أنواع الضرائب غير المباشرة التي يمكن أن تستخدم من قبل الحكومات كأداة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية، وإليك بعض النقاط المهمة لتأثير ضريبة القيمة المضافة على النشاط الاقتصادي:

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تعتبر الضريبة أحد الأدوات المهمة التي تلجأ إليها الدولة لتنشيط الاقتصاد في كل حالات التضخم والانكماش في حالة التضخم التي أحد أسبابه ارتفاع السيولة المتوفرة لدى الأفراد تلجأ الدول إلى زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات وهذا يؤدي إلى امتصاص جزء من تلك السيولة والعمل على الحد من مشكلة التضخم أما في حالة الانكماش والذي يتمثل في الركود الاقتصادي وانخفاض الطلب على السلع والخدمات فإن الدولة قد تلجأ لخفض نسبة ضريبة القيمة المضافة وزيادة الإعفاءات والخصم الضريبي وهذا بدوره يعمل على زيادة الإنفاق وبالتالي تنشيط الاقتصاد. يعتبر الاستقرار الاقتصادي مهما جداً لعمل النشاط الاقتصادي وضمان ديمومته لذلك يفضل استخدام ضريبة القيمة المضافة لمعالجة مشكلة التضخم أو الانكماش بسبب وعائها الضريبي الشامل للكثير من السلع والخدمات وتأثيرها السريع على الواقع الاقتصادي.

2- توجيه الاستثمار: يعتبر الاستثمار محور التنمية الاقتصادية الأساسي فهو أداة لتحقيق النمو الاقتصادي بحيث يتوقف معدل النمو الاقتصادي على كمية الاستثمارات وتوزيعها بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي وتؤثر ضريبة القيمة المضافة في الميل والاستثمار. فعندما تفرض الضريبة على قطاع اقتصادي ما بمعدل منخفض أو يكون الإعفاء فيه واسعاً يوجه المكلفون استثماراتهم نحو القطاع لأنه ذو ربحية أكبر، كذلك تكون الضريبة أداة فعالة لمنع توظيف رؤوس الأموال في القطاعات غير المرغوبة من خلال فرض معدل ضريبي مرتفع.

يساهم توجيه الاستثمار نحو إنتاج السلع الرأسمالية في زيادة معدلات النمو ويساعد في إنشاء صناعة محلية بدلاً من الاعتماد على الاستيرادات ويمكن تحقيق ذلك من خلال تصميم ضريبة قيمة مضافة محفزة للاستثمار من خلال تحديد معدل ضريبي منخفض على السلع الرأسمالية أو إعفاءها من الضريبة. وكذلك

يمكن من خلال ضريبة القيمة المضافة الحد من إنتاج السلع الكمالية التي لا تساهم في تطوير الواقع الصناعي وليست ذات أهمية اقتصادية، كما يمكن أن تستخدم الضريبة على القيمة المضافة كوسيلة لتوجيه السياسات الاقتصادية لتحفيز الاستثمار بطريقة غير مباشرة فعلى سبيل المثال تستخدم ضريبة القيمة المضافة على الاستهلاك وليس على الإنتاج ومن هنا سوف تشجع الادخار والاستثمار في نفس الوقت حيث تعمل على ترشيد الاستهلاك وزيادة الادخار فالاستثمار.

3- تحقيق التكامل بين المنشأة: يمكن لضريبة القيمة المضافة التشجيع على التوسع في الاندماج الصناعي وبعبارة أخرى إن ضريبة القيمة المضافة تعمل على تشجيع التكامل بين المشروعات رغبة في اختصار مراحل الإنتاج التي تمر بها السلعة وذلك بهدف تفادي دفع الضريبة على بعض المراحل التي تمر بها السلعة وبما أن الضريبة تفرض على الزيادة في القيمة والسلعة عند إنتاجها أو تداولها في كل مرحلة فإن الاختصار في هذه المراحل يؤدي إلى تقليل ما يفرض من الضريبة على المنتج الأمر الذي يزيد من قدرة المنشأة الإنتاجية المتكاملة على بيع السلع بأسعار أقل من المنشآت غير المتكاملة وزيادة قدرتها التنافسية مع السلعة الأجنبية وكذلك زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.

يتجه المنتجون والمستثمرون إلى إنشاء مصانع كبيرة يتم فيها تصنيع السلع على عدة مراحل وذلك لتقليل التكاليف، حيث يقود فرض ضريبة القيمة المضافة إلى زيادة تكاليف الإنتاج بسبب فرض ضريبة على كل مرحلة من مراحل بيع السلع مما يزيد من أسعار السلع بسبب نقل العبء الضريبي من البائع إلى المشتري، وهذا يقود إلى دفع المنتجين والمستثمرين إلى إنشاء المشاريع الإنتاجية العملاقة وهذا يؤدي إلى زيادة بالإنتاج وانخفاض في أسعار السلع.

4- المساهمة في زيادة الادخارات: تلعب ضريبة القيمة المضافة دوراً كبيراً في المفاضلة عند توزيع الدخل بين الادخار والإنفاق وتؤثر ضريبة القيمة المضافة في تقليل الاستهلاك من خلال فرض معدل ضريبي مرتفع يقود إلى الارتفاع في أسعار السلع وعندما يبدأ الشخص المفاضلة بين الاستهلاك والادخار فإنه يوازن بين الضروريات والكماليات فإذا أشبع حاجاته الأساسية من الضروريات يبدأ بعدها للانتقال إلى شراء السلع الكمالية والترفيهية، وكلما كانت أسعار هذه السلع مرتفعة كلما كان ذلك حافزاً إلى توجيه جزء كبير من دخله إلى الادخار، وينخفض الطلب على السلع الكمالية عند ارتفاع أسعارها بنسبة أكبر من نسبة الارتفاع في الأسعار ويفضل المستهلك الادخار والحصول على الفائدة المصرفية بدلاً من الإنفاق في حالة ارتفاع أسعار السلع، ومن الضروري ألا يتم تجاهل أن هنالك بعض السلع لا يمكن للمستهلك أن يتخلى عنها حيث يكون منحني الطلب عليها غير مرن وهي من السلع الضرورية التي يتحمل عبئها الضريبي المستهلك الذي لا يمكنه الاستغناء عن هذه السلع كالطعام، بمعنى مدى استجابة الكمية المطلوبة في تغيرها نتيجة تغير سعر سلع متدنية.

تنتقل ضريبة القيمة المضافة عند كل مرحلة بيع للسلع حتى تصل إلى المستهلك النهائي الذي يتحمل عبئها وهذا الانتقال في العبء الضريبي سوف يرجع برفع سعر السلع لذلك يجب التمييز بين السلع الكمالية التي يمكن للمستهلك الاستغناء عنها ويفرض عليها معدل ضريبة قيمة مضافة مرتفع وبين السلع الضرورية ويفرض عليها سعر ضريبي منخفض.

ت- من الناحية الاجتماعية

تضاف إلى الأهمية المالية والاقتصادية لضريبة القيمة المضافة أهمية اجتماعية حيث يمكن استخدام الضريبة لتحسين الواقع الاجتماعي كما يلي:

- 1- يمكن فرض معدل منخفض لضريبة القيمة المضافة على السلع الاستهلاكية الضرورية وذلك لتقليل العبء الضريبي على المستهلك. كما يمكن منح الخصم الضريبي على بعض الخدمات كالخدمات

الصحية ، و يتم عند تحديد معدلات ضريبة القيمة المضافة الأخذ بعين الاعتبار السلع الضرورية التي يطلبها جميع المستهلكين ومن ضمنهم ذُوو الدخل المحدود. كما يمكن خصم وإعفاء بعض الخدمات الأساسية من الضريبة كخدمات البناء والخدمات الصحية لذات الغرض.

2- يمكن استخدام ضريبة القيمة المضافة في التأثير على استهلاك السلع الضارة كالمشروبات المحلاة وغيرها من السلع المفروضة حسب قيم وأعراف المجتمع، اذ يؤدي ارتفاع نسبة الضريبة المفروضة على هذه السلع إلى تقليل استهلاكها، كما يمكن من خلال معدل ضريبة القيمة المضافة التحكم بالطلب على السلع المرغوبة أو غير المرغوبة وفق ما يلائم المجتمع.

3- يمكن من خلال ضريبة القيمة المضافة إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، حيث إن إنفاق الحصيلة الضريبية على الخدمات والإعانات التي يستفيد منها أفراد الطبقة المتوسطة أكثر من استفادة أفراد الطبقة الغنية كالمستشفيات والمدارس المجانية وإعانات الضمان الاجتماعي يساهم في تقليل الفارق الطبقي بين أفراد المجتمع، كما يشتمل المجتمع على طبقات مختلفة من ناحية مستوى الدخل ولإعادة توزيع الدخل بشكل عادل
تفرض ضريبة القيمة المضافة على السلع الكمالية بمعدل عال ويمكن إنفاق الحصيلة الضريبية أو جزء منها على الطبقات المتوسطة بشكل إعانات أو تقديم خدمات مميزة لهم.

4- المكلف بضريبة القيمة المضافة يصبح حريصا على تنظيم قائمة ضريبية عند بيع وشراء السلع من أجل إثبات ذلك عند قيامه بتقديم الإقرار الضريبي لمعرفة الضريبة المفروضة عليه من مدة المحاسبة الضريبية وطلب الخصم والاسترداد للضريبة المفروضة على العمليات المشمولة بالخصم والرد الضريبي. وبالتالي فإن تطبيق ضريبة القيمة المضافة يسمح بإدخال المعاملات الاقتصادية غير المعروفة في التسجيل الضريبي إلى دائرة المعاملات المعروفة لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل ويكشف الكثير من المعاملات الضريبية المخفية. وهذا يساعد في تحقيق عدالة توزيع العبء الضريبي.

يمكن تحقيق العدالة الضريبية من خلال الفاتورة المالية التي يقدمها المكلف لدى الهيئة الزكاة والضريبة والجمارك ويكشف الكثير للاستفادة من الخصم أو الإعفاء على بعض نشاطه التجاري من الفواتير التي تكشف كافة عمليات البيع والشراء وبالتالي يتم الكشف عن التهرب الضريبي ومكافحته وتحقيق العدالة الضريبية.

7- مراحل تطور الضريبة في المملكة العربية السعودية:

تطورت الضريبة في المملكة العربية السعودية على مدار العقود الماضية، وكانت تمر بمراحل مختلفة تتماشى مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. هنا ملخص لأهم المراحل:

أ- المرحلة التأسيسية 1930-1980:

البداية: مع اكتشاف النفط في السعودية في الثلاثينيات، تم الاعتماد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، وكانت الضرائب محدودة وتفرض على نطاق ضيق. ضرائب الأرباح: في الخمسينيات والستينيات، تم فرض ضرائب على الشركات، خصوصاً الأجنبية، العالمية في قطاع النفط والغاز.

ب- المرحلة الانتقالية 1990-2000:

تنويع الاقتصاد: بدأت المملكة في السعي لتنويع اقتصادها بعيداً عن النفط، وتم تنفيذ إصلاحات اقتصادية شملت تحديث نظام الضرائب ومنها: ضريبة الشركات: في هذه الفترة، تمت إعادة تنظيم ضريبة الدخل على الشركات لتشمل كافة الشركات الأجنبية والمحلية.

ت- المرحلة الحديثة 2010 - حتى الآن:

ضريبة القيمة المضافة (VAT): في عام 2018، تم إدخال ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% على معظم السلع والخدمات، كجزء من رؤية المملكة 2030 الهادفة إلى تقليل الاعتماد على النفط وزيادة الإيرادات غير النفطية. تحديث الأنظمة الضريبية: تشمل الإصلاحات الحديثة تحسين كفاءة تحصيل الضرائب وتطوير البنية التحتية التكنولوجية لضمان التزام الشركات والأفراد بالقوانين الضريبية.

ث- المستقبل والتطوير المستمر:

زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة: في يوليو 2020، تم رفع ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% كجزء من الإجراءات المالية لمواجهة التأثيرات الاقتصادية لجائحة COVID-19. التوسع في الضرائب: مع استمرار المملكة في تنفيذ رؤية 2030، من المتوقع أن تستمر في تطوير نظامها الضريبي لزيادة الإيرادات غير النفطية وتعزيز التنوع الاقتصادي. هذا التطور يعكس التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها المملكة العربية السعودية على مر السنين.

8- تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية

في يونيو 2016، وافقت دول مجلس التعاون الخليجي على اعتماد ضريبة القيمة المضافة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، وصادقت المملكة العربية السعودية على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة في فبراير ٢٠١٧ (جمادي الأول ١٤٣٨). وفي هذا الإطار، التزمت المملكة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% بدءاً من 1 يناير 2018 (14 ربيع الثاني ١٤٣٩)، وخلال الأول من يوليو 2020م، تم تطبيق قرار رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى 15% على جميع السلع والخدمات الخاضعة لها، وذلك بعد الإعلان عن الأمر الملكي رقم 638/أ بتعديل المادة (الثانية) من نظام ضريبة القيمة المضافة، والمتضمن رفع نسبة الضريبة من 5% إلى 15% في الحادي عشر من شهر مايو 2020م.

كما تصنف ضريبة القيمة المضافة على أنها ضريبة على استهلاك السلع والخدمات، وقد اقتصر تطبيقها لدى بعض الدول على المصنعين والمستوردين ولم تطبق على قطاعات تجارة الجملة والتجزئة. وعادة يكون مثل هذا التطبيق المحدود مرحلياً أو خطوة إلى التطبيق الشامل، وقد أثبتت التجارب أن عدم التطبيق الشامل يؤدي إلى انحرافات اقتصادية وأنه من الأفضل تطبيق هذه الضريبة بشكل شامل على جميع القطاعات الاقتصادية منذ البداية، ويجب أن تغطي ضريبة القيمة المضافة كالم السلع المستوردة والمنتجة محلياً وبالأسس نفسها وبما يتفق مع متطلبات التجارة العالمية. (العشماوي، 2018: 6)

تفرض ضريبة القيمة المضافة في معظم الحالات إذا كانت الشركة مسجلة لضريبة القيمة المضافة ببيع سلع أو خدمات (خاضعة للضريبة) في المملكة، وقد نصت الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة على أن الضريبة تفرض على التوريدات الخاضعة للضريبة من قبل الخاضع للضريبة في إقليم الدولة العضو. (الدليل الإرشادي العام لضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية، 2021: 19)

ونصت المادة الثانية من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة على أن الضريبة تفرض على المعاملات الآتية: (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2017: 4).

- أ- التوريدات الخاضعة للضريبة من قبل الخاضع للضريبة في إقليم الدولة العضو
- ب- تلقي العميل الخاضع للضريبة سلع وخدمات موردة له من قبل شخص غير مقيم وغير خاضع للضريبة في الدولة العضو في الحالات التي تطبق فيها آلية الاحتساب (التكليف) العكسي
- ت- استيراد السلع من قبل أي شخص.

9- المزايا الناتجة عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة

ذكر مجموعة من المحللين الاقتصاديين بعض مزايا تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة وكان من أبرز المزايا الناتجة هي:

- أ- تعزيز خلق ثقافة الاستهلاك المتوازن.
- ب- تعزيز الوعي الاستهلاكي.
- ت- زيادة الوعي بثقافة الشراء المعتدل الذي يفضي إلى السلوك الانفاقي المتزن للأفراد وخلق فرص جديدة في مجال ريادة الأعمال والأسر المنتجة.
- ث- زيادة تنوع أساليب الاقتصاد الإنتاجي وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد وهذا سيسهم في توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية، مما سيؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي ومن ثم دعم الدورة الاقتصادية وإعادة هيكلة ذاتها مما سيؤدي إلى فتح آفاق جديدة للنشاط الاقتصادي بالنمو والتسارع في الأداء والتوجه نحو استثمارات جديدة ناشئة.
- ج- كذلك التوافق والمواءمة مع الممارسات وسياسات الأنظمة الدولية.
- ح- توازن معطيات الاقتصاد الحديث وانسجامة مع الأداء الدولي، مما سيعزز استمرار قوة ومكانة الاقتصاد السعودي وقدرته.
- خ- ومن الفوائد توجيه الإيرادات الضريبية لتغطية تكاليف الخدمات العامة والمجتمعية.
- د- كما تسهم في تعزيز موازنات الدول.

10- العيوب الناتجة عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة

- أ- من العيوب الناتجة عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة هو أن تطبيقها يحتاج إلى جهاز إداري ضخم لإعداد الأنظمة والقوانين التابعة لها ولإجراء الحسابات ومتابعة تحصيلها، مما سيفرض عبء مالي كبير على الجهاز الحكومي المتضخم وزيادة نفقاته.
- ب- تحتاج دول مجلس التعاون إلى تنسيق دقيق وشامل لتحديد وتطبيق الأنظمة التابعة للضريبة وهذا سيشكل تحدي كبير ويفرض عبء إداري ومالي إضافي على الدولة، كما أن مستوى التنسيق بين دول مجلس التعاون خصوصاً في النواحي الاقتصادية لا يزال دون الطموحات والاتحاد الجمركي الخليجي خير مثال.
- ت- من الطبيعي أن تلجأ العديد من الشركات المتضررة من هذه الضريبة إلى شتى الوسائل ومنها الفساد بهدف التهرب الضريبي لذلك فإن العائد المتوقع لهذه الضريبة سيكون أقل من المتوقع، كما أن تكلفة تحصيلها والتي ستكون كبيرة جداً ستقلل من حجم إيراداتها للدولة.
- ث- ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة على الاستهلاك وستقوم الشركات بتمرير هذه الضريبة إلى المستهلك لذا سترتفع الأسعار وسينخفض مستوى الطلب وارتفاع الأسعار سيؤدي إلى تقليل مستوى الدخل المتاح للمستهلكين وبالتالي مستوى رفاهية المجتمع.

11- تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية

تطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) في المملكة العربية السعودية له آثار متعددة تشمل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد والمجتمع. فيما يلي تفصيل لهذه التأثيرات:

أ- الآثار المباشرة:

تقع الآثار المباشرة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة بغض النظر عن التغيرات في السلوك الاقتصادي للأسر والشركات. ويستمر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قياس أسعار المعاملات النهائية المدفوعة من قبل الأفراد

مقابل السلع والخدمات التي تطبق عليها ضريبة القيمة المضافة، ومن ثم يجب أن يرصد الرقم القياسي للأسعار التي يستهلكونها ثم يتم رفع أسعار السلع والخدمات التي يستهلكونها. ومن ناحية أخرى، فإن الأرقام القياسية لأسعار المنتجين، يجب ألا يتضمن جمعها ضريبة القيمة المضافة، ولذا فإن تطبيق ضريبة القيمة المضافة لن يؤثر على هذه السلسلة بشكل مباشر إلا من خلال الآثار غير المباشرة الموجودة في مكونات الأسعار.

كما أنه من المتوقع ارتفاع تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وغيرها من مكونات الحسابات القومية نتيجة لفرض ضريبة القيمة المضافة، بينما تتساوى بقية الأمور. يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي حسب أسعار المشترين، وبما أن ضريبة القيمة المضافة مباشرة، فستؤدي إلى ارتفاع أسعار المشترين، وسيظهر هذا الارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية المستخدم في إعداد تقدير الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الإنفاق، أما بالنسبة لتقدير الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الإنتاج فستظهر الضريبة على المنتجات.

بالإضافة إلى تأثير الضريبة المباشر من خلال تغيير العديد من النسب المشتقة باستخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نتيجة للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فعلى سبيل المثال سيتأثر مؤشر الفائض/العجز الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك ونظراً لأن الناتج المحلي الإجمالي هو نقطة الانطلاق في تجميع الدخل القومي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي المتاح فستتغير هذه الإحصاءات أيضاً نتيجة للتغير في الأسعار الجارية، ومن المتوقع أن يكون تأثير ذلك محدوداً الادخار الوطني ومن المتوقع ارتفاع الإحصاءات أيضاً نتيجة للتغير في الأسعار الجارية. على الادخار الحكومي في مقابل انخفاض الادخار الأسري وادخار الشركات إلى الحد الذي ستضطر فيه الشركات لاستيعاب جزء من للتأثير شبه الصفري على مستوى الادخار القومي، فإن نسبة الادخار القومي ارتفاع الأسعار ستخفض بسبب الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الناتجة عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

ومن المفترض ألا يكون هناك تأثير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومكوناته، وذلك في حال اجتمعت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك والأرقام القياسية لأسعار المنتجين، وبالرغم من ذلك، فمن الممكن أن يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومكوناته بشكل غير مباشر حسب الحد الذي تتأثر بها سلوكيات الشركات والأفراد وطريقة تعاملهم مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

كما يتطلب فرض ضريبة القيمة المضافة تصميم استثمارات المسوح الاقتصادية بشكل دقيق لضمان التسعير الصحيح للمبيعات الكلية للصناعة وإنتاج الأنشطة الاقتصادية، ونفقات التشغيل والنفقات الرأسمالية. وعموماً يجب أن تحسب هذه البيانات من صافي ضريبة القيمة المضافة بالتالي ضمان عدم حدوث أي تغيير في أساس السعر الجاري لتجميع هذه الإحصاءات. ويستثنى من ذلك مبيعات السلع والخدمات للأسر، التي ينبغي جمعها كإجمالي ضريبة القيمة المضافة. والسبب في هذا الاستثناء هو أن الأسر غير قادرة على المطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة المدفوعة مقابل مشترياتهم، ولذلك فإن قيمة مشترياتهم ستشمل ضريبة القيمة المضافة. وفي هذا الصدد، فإن معالجة هذه البيانات على أساس الأسعار الجارية ستتطابق مع تلك المستخدمة في معالجة الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية في حسابات الناتج المحلي الإجمالي.

وبطبيعة الحال، ستؤثر وبشكل مباشر على زيادة التكاليف التشغيلية فالشركات قد تحتاج إلى تعديل أنظمتها المحاسبية والمالية للتوافق مع متطلبات ضريبة القيمة المضافة، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تكاليف إضافية مرتبطة بالتدريب، والاستشارات، وتحديث الأنظمة، بالإضافة إلى تأثيرها على السيولة النقدية فقد يتطلب على الشركات دفع ضريبة القيمة المضافة إلى الحكومة بشكل دوري، مما قد يؤثر على تدفقاتها النقدية إذا كانت

مبيعاتها تعتمد على شروط دفع مؤجلة وبالتالي ستؤثر على الأسعار وارتفاعها بالتأكيد في بعض الحالات لأن قد الشركات قد تقوم بتمرير تكلفة ضريبة القيمة المضافة إلى المستهلكين عن طريق زيادة الأسعار، مما قد يؤثر على الطلب على منتجاتها أو خدماتها.

ب- الآثار غير المباشرة:

التأثير على الطلب: زيادة الأسعار الناتجة عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة قد تؤدي إلى انخفاض في الطلب على المنتجات أو الخدمات، مما يمكن أن يؤثر سلباً على الإيرادات والأرباح.

تأثير على المنافسة: الشركات التي تعمل في أسواق تنافسية قد تجد صعوبة في تمرير تكاليف ضريبة القيمة المضافة إلى المستهلكين، مما قد يؤثر على هوامش ربحها إذا قررت امتصاص الضريبة.

التأثير على سلسلة التوريد: ضريبة القيمة المضافة قد تؤثر على الموردين والتكاليف المرتبطة بالحصول على المواد الخام أو الخدمات، وهذا بدوره يمكن أن يؤثر على تكاليف الإنتاج وهوامش الربح.

التأثير على الاستثمار: زيادة التكاليف التشغيلية والمخاوف المتعلقة بالتدفقات النقدية قد تؤدي إلى تأجيل أو تقليص خطط الاستثمار، مما يؤثر على نمو الشركات على المدى الطويل.

التغيرات في سلوك المستهلكين: ضريبة القيمة المضافة قد تؤدي إلى تغيرات في سلوك المستهلكين، مثل تفضيل المنتجات الأرخص أو التحول إلى بدائل، مما قد يؤثر على مبيعات وأرباح الشركات.

بشكل عام، تأثير ضريبة القيمة المضافة على أرباح الشركات يعتمد على كيفية تعامل الشركات مع هذه التحديات ومدى قدرتها على التكيف مع الظروف الجديدة.

من المتوقع بشكل منطقي وكما تشير الدراسات والاحصائيات أن يؤثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على سلوكيات كل من الأسر المعيشية والشركات بطرق عديدة ومتنوعة وسيترتب على ذلك تبعات وآثار غير مباشرة على المستويات واتجاهات الحركات المتعلقة بمجموعة كبيرة من الموضوعات الإحصائية وعلى سبيل المثال التغيير في الأسعار النسبية لمختلف السلع والخدمات الناجم عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في سلوك المستهلكين وبالتالي ستؤثر على الفئات المختلفة لنفقات الاستهلاك النهائي للأسر.

وبالتأكيد ستؤثر هذه لتغيرات على الأسعار النسبية لمجموعة أخرى من الأنشطة مثل تكوين رأس المال وإدارة المخزونات.

من المرجح أن يؤثر التغير في الأسعار النسبية للمنتجات الناجم عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى تغيرات في أنماط التوزيع المتضمنة في إجراءات تركيب الأسعار الثابتة للناتج المحلي الإجمالي وغيره من المجاميع الأخرى.

12- الآثار الاقتصادية لفرض ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية

أ- ضريبة القيمة المضافة ساهمت في تطور إيرادات المملكة العربية السعودية، فهي مع جانب تحقيقها دخل آمن لميزانية الدولة العامة، فهي أيضاً من جانب آخر تمنح استقراراً اقتصادياً مهماً، وهذا يعزز من فرص التنمية وبالتالي يتأثر الإنفاق الحكومي والحركة الاقتصادية، في حين أن إكمال الدورة مع

تحول التنمية والنمو الاقتصادي والذي يؤثر في حركة النقد و نمو الإيرادات الضريبة والعودة لنمو الإنفاق الحكومي التنموي ليكون هناك استدامة اقتصادية.

ب- ضريبة القيمة المضافة تمكن المجتمع من اكتشاف سلوكه وتقييمه بشكل أكثر رشداً، فالضريبة تغير من سلوك المستهلك، فالادخار قد يرتفع مع تقلص المشتريات من السلع الأقل أهمية التي لها أضرار، وسلوك الادخار يعزز من قدرة المجتمع مستقبلاً على الاستثمار لتحسين مستويات الدخل وتعويض آثار الضريبة وهذا ينعكس على نمو سوق الأسهم، مع نمو قدرة البنوك التمويلية لرجال الأعمال، وهو ما يساعدهم على تمويل المشاريع لتصبح شركات مساهمة تدر عوائد جيدة من جانب وتقلل من أثر الضريبة مع تقليص سلسلة القيمة المضافة.

ت- فرض ضريبة القيمة المضافة يعطي أثراً إيجابياً من حيث تشجيع إعادة اكتشاف الاقتصاد السعودي وكذلك رجال الأعمال لفهم مراحل القيمة المضافة وبالتالي الدخول في مراحل متقدمة منها من أجل تخفيف العبء الضريبي، فبدلاً من استيراد السلع بأسعار تتضمن النقل والتخزين قد يقرر المنتجون السعوديون تصنيع هذه السلع لتحقيق وفورات ضريبية تسمح بالمنافسة والفوز بحصص أكبر في السوق، وأيضاً سوف تكتشف المؤسسات الصغيرة مساحات واسعة للعمل مع ما ستكتشفه الجهات الممولة من فرص.

ث- تشجيع الصادرات حيث أن هذه الضريبة تفرض على المبيعات المحلية فقط، لذا فإن إلغائها على الصادرات يعتبر حافزاً قوياً للمنتجين على التصدير وهذا ما يعتبر انتشاراً واسعاً جداً للصادرات والمنتجات السعودية يعطي هذا الانتشار حافز تنوعي بالمنتجات واستقبال طلبات أكبر على المنتجات السعودية مما يرفع قيمة الصادرات الذي بدوره يرفع من قيمة الاقتصاد السعودي.

13- الإطار التشريعي لضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية

أ- الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي تم نشر الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي في صحيفة أم القرى بعددها الصادر رقم ٤٦٦٧ بتاريخ ٢٤/٧/١٤٣٨ هـ وتهدف هذه الاتفاقية إلى وضع إطار موحد لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي والتي ستفرض على توريد السلع والخدمات، وقد صدرت موافقة المملكة على الاتفاقية بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم م/٥١ وتاريخ ٣/٥/١٤٣٨ هـ.

ب- نظام ضريبة القيمة المضافة يحدد هذا النظام آلية تطبيق ضريبة القيمة المضافة المبينة في الاتفاقية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، وسيطبق بتاريخ ١ يناير ٢٠١٨ م. صدرت بموجب مرسوم ملكي رقم (م/١١٣) بتاريخ ٢/١١/١٤٣٨ هـ والمعدل بموجب المرسوم الملكي رقم م/٥٢) بتاريخ ٢٨/٤/١٤٤١ هـ، والأمر الملكي رقم (١/٦٣٨) بتاريخ ١٥/١٠/١٤٤١ هـ.

ت- اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة

صدرت بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤/١٢/١٤٣٨ هـ المعدلة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (١٧-٤-٢) وتاريخ ١٠/٤/١٤٣٩ هـ وقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (٩-٣-١٩) وتاريخ ٣٠/١٠/١٤٤٠ هـ وقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (٧-٢-٢٠) وتاريخ ١٢/٠٨/١٤٤١ هـ الموافق ٢٠/٤/٢٠٢٠ م وقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (٢-٣-٢٠) وتاريخ ١٧/١٠/١٤٤١ هـ الموافق ٢٠/٩/٢٠٢٠ م وقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (٢٠-٥-١) وتاريخ ١٤/٢/١٤٤٢ هـ الموافق ١/١٠/٢٠٢٠ م ، وهي تتكون من تسعة وسبعين مادة تشمل اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على المجالات المشمولة في النظام بالمملكة العربية السعودية، حيث تم تفصيل قواعد التنفيذ لتزويد المنشآت بمعلومات كافية لاستيفاء متطلبات الامتثال الضريبي.

ث- الأدلة الاسترشادية

هذه الأدلة موجهة إلى جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً والخاضعين لضريبة القيمة المضافة تكمن أهمية هذه الأدلة في تقديم المزيد من التوضيحات فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة بكافة المجالات، وحيث إن هذه الأدلة تمثل رؤية هيئة الزكاة والضريبة والجمارك فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة ونظام ضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية للنظام بما يتعلق بعمل ضريبة القيمة المضافة داخل المملكة العربية السعودية ، و تعتبر هذه الأدلة بمثابة أدلة استرشادية لا تتضمن أو تشتمل على جميع المواد المتعلقة بحالات ضريبة القيمة المضافة في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة ونظام ضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية ، كما تعتبر هذه الأدلة غير ملزمة للهيئة أو لأي شخص خاضع لضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بأي معاملة و لا يمكن الاعتماد بها أو الاستناد عليها بأي طريقة كانت ومن أجل الحصول على إرشادات حول أي معاملات فمن الممكن تقديم طلب للحصول على قرار تفسيري أو زيارة الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة والذي يشمل على مجموعة واسعة من الأدوات والمعلومات التي وضعت خصيصاً لمساعدة.

14- آلية التحاسب بين الشركات التجارية وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك على ضريبة القيمة المضافة

يتم التحاسب بين الشركات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك من خلال الاحتفاظ بالسجلات، أي ان الشخص الخاضع للضريبة يجب ان يحتفظ بكافة الفواتير والدفاتر والسجلات الضريبية والمستندات المحاسبية ذات الصلة بأنشطته الخاضعة للضريبة، على أن تشمل تلك المستندات ما يلي: (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (2017: 5027)

أ- الفواتير الضريبية والاشعارات الدائنة والمدينة التي يستلمها الشخص

ب- الفواتير الضريبية والاشعارات الدائنة والمدينة التي أصدرها الشخص .

ت- المستندات الجمركية المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير التي قام بها الشخص

فعندما تباع منشأة مسجلة في ضريبة القيمة المضافة سلعة أو خدمة ما، فإنها تحسب الضريبة بنسبة 15% (النسبة القياسية) على سعر البيع النهائي، على أن تحسب المنشأة ما حصلت عليه من ضريبة عن إيراداتها؛ لتحويلها إلى الحكومة لاحقاً ، وتسمى هذه ضريبة القيمة المضافة بضريبة المخرجات، وعندما تقوم المنشأة بشراء السلع أو خدمات من منشأة أخرى خاضعة للضريبة؛ تقوم بدفع ضريبة بنسبة 15% على سعر الشراء النهائي،

وتسمى هذه ضريبة القيمة المضافة بـضريبة المدخلات، ويتم حساب ضريبة القيمة المضافة المستحقة إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل والجمارك؛ حيث تسجيل المنشأة إجمالي ضريبة القيمة المضافة التي حصلت منها من الزبائن (ضريبة المخرجات)، وتطرح منها إجمالي ضريبة القيمة المضافة التي سددتها في نفس الفترة (ضريبة المدخلات) (الزهراني وآخرون، 2018: 33)

كما يجب على المورد الخاضع للضريبة إصدار فاتورة ضريبية لكل توريد خاضع لضريبة القيمة المضافة لصالح شخص آخر مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة أو لأي شخص اعتباري آخر، كما يلزم إصدار الفاتورة الضريبية في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً بعد نهاية الشهر الذي يتم فيه التوريد، ويجب أن تتضمن الفاتورة الضريبية بوضوح بعض البيانات والمعلومات مثل تاريخ الفاتورة ورقم التعريف الضريبي للمورد والمبلغ الخاضع للضريبة ونسبة الضريبة المطبقة ومبلغ ضريبة القيمة المضافة المفروضة وإذا تم تطبيق نسب مختلفة على التوريدات فيجب تحديد قيمة كل بند على حدة وكذلك ضريبة القيمة المضافة المطبقة على ذلك البند. يجوز إصدار الفاتورة الضريبية في شكل مستند تجاري شريطة أن يتضمن هذا المستند جميع متطلبات إصدار الفاتورة الضريبية الواردة باللائحة التنفيذية للنظام. (الهيئة العامة للزكاة والدخل، 2018: 23)

أما طريقة تسديد الضريبة فقد اشارت المادة (59) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة إلى أنه يتم تسديد الضريبة من قبل الشخص الخاضع للضريبة وفق الآتي:

- أ- أن يسدد الضريبة المستحقة عليه عن الفترة الضريبية كحد أقصى في اليوم الأخير من الشهر الذي يلي نهاية تلك الفترة الضريبية.
- ب- أن يتم سداد الضريبة من قبل الشخص الخاضع للتقييم الذي تصدره الهيئة، قبل حلول التاريخ المحدد في إشعار التقييم.
- ت- تسدد الضريبة في الحساب المصرفي الخاص بالهيئة.
- ث- يجب على من يقوم بالسداد توفير تفاصيل رقم التعريف الضريبي للشخص الخاضع للضريبة والفترة الضريبية أو الفترات الضريبية التي يتم السداد عنها.

15- التزامات وحقوق المكلفين بتطبيق ضريبة القيمة المضافة

أكد مشروع ضريبة القيمة المضافة أن على المكلف التزامات أقرتها تشريعات ضريبة القيمة المضافة في المملكة العمل على عدة نقاط يجب عليه الالتزام بها تفادياً للوقوع في عقوبات أو غرامات الهيئة العامة للزكاة والدخل بالمقابل تلتزم الهيئة العامة للزكاة والدخل بحفظ حقوق المكلف عليها لضمان سير العملية الضريبية ذات الصلة بشفافية عالية وبأدق المعايير مما يساعد المكلف على القيام بالتزاماته التي حددها مشروع الضريبة في الاتفاقية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي و نظام ضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية.

أ- التزامات الخاضع بتطبيق ضريبة القيمة المضافة

عرفت الأنظمة المعنية أن الخاضع هو الشخص سواء طبيعي (فرد) أو اعتباري (شركة أو منشأة) الذي تفرض الضريبة على نشاطه الاقتصادي بموجب التشريعات الضريبية في المملكة ومن ثم يتوجب عليه دفع الضريبة إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل لم يقتصر مشروع ضريبة القيمة المضافة على النص على حقوق وضمائم المكلف باعتباره أحد أطراف العلاقة الضريبية، بل فرض على المكلف التزامات قانونية يتوجب عليه القيام بها، وذلك لتوضيح حدود العلاقة التي تربطه بالبيئة العامة للزكاة والدخل وهذه الالتزامات هي:-

ب- التسجيل في المواعيد المحددة عند بلوغ حد التسجيل الإلزامي

يجب على المكلف المقيم التقدم بطلب التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة إذا وصلت قيمة توريداته إلى حد التسجيل الإلزامي بما قيمته ٣٧٥,٠٠٠ ريال سعودي في موعد أقصاه ٣٠ يوما من نهاية الشهر الذي:

- 1- تصل في قيمة توريداته الخاضعة إلى حد التسجيل الإلزامي
- 2- يتوقع أن تصل فيه قيمة توريداته الخاضعة خلال الاثني عشر شهرا اللاحقة.
- 3- الشخص غير المقيم إذا كان ملزما بسداد الضريبة عن أول توريد له داخل المملكة

ت- الالتزام بتقديم الإقرار الضريبي

إن نظام ضريبة القيمة المضافة عرفت الإقرار الضريبي بأنه المستند الرسمي الذي يجب على المؤسسات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة تعبئته وتقديمه إلى الهيئة وذلك عن كل فترة ضريبية والتي تحدده على توريدات الخاضع للضريبة ، و يوضح الإقرار أي ضريبة مخرجات مستحقة، وأي ضريبة مدخلات قابلة للاسترداد، بالإضافة إلى أي تفاصيل أخرى يشار إليها في الطلب يقدم الإقرار على موقع الهيئة العامة للزكاة والدخل www.art.gov.sa ، كما يجب أن يقدم الإقرار الضريبي في مواعيد محددة وهي:

- 1- المنشأة التي تقل قيمة توريدها عن ٤٠ مليون تلتزم بتقديم الإقرار الضريبي قبل نهاية الشهر يلي الفترة الضريبية المكونة من ٣ أشهر.
 - 2- المنشأة التي تزيد قيمة توريدها عن ٤٠ مليون تلتزم بتقديم الإقرار الضريبي قبل نهاية الشهر الذي يلي الفترة الضريبية المكونة من شهر.
- يمكن للخاضع وبشروط محدد التقدم للهيئة العامة للزكاة والدخل بطلب تغيير مواعيد تقديم الإقرار الضريبي ويمكن للهيئة وبحسب رؤيتها الموافقة على طلب الخاضع أو رفضه .

ث- الالتزام بدفع الضريبة

- إن الخاضع للضريبة وبعد تقديم اقراره الضريبي يصبح مدينا بمبلغ الضريبة الواضحة بالإقرار ويجب عليه سداد الضريبة بمواعيد محددة يجب الالتزام فيها تفاديا لغرامات الهيئة وهي كالتالي:
- 1- المكلف الذي يستخدم الفترة الضريبية الربع سنوية (ثلاث اشهر) يلتزم بدفع مبلغ الضريبة قبل نهاية الشهر الذي يلي انتهاء الفترة الضريبية ذات الصلة.
 - 2- المكلف الذي يستخدم الفترة الضريبية الشهرية يلتزم بدفع مبلغ الضريبة قبل نهاية الشهر الذي يلي انتهاء الفترة الضريبية ذات الصلة.
- يمكن للخاضع وبشروط محددة التقدم للهيئة العامة للزكاة والدخل بطلب تقسيط الضريبة المستحقة ويمكن للهيئة وبحسب رؤيتها الموافقة على طلب الخاضع أو رفضه .

ج- الالتزام بتحرير الفواتير الضريبية

- 1- يلتزم الخاضع للضريبة بتحرير الفواتير الضريبية عن كافة عمليات النشاط والاحتفاظ بها للرجوع لها في أي وقت تطلبها الهيئة العامة للزكاة والدخل.
- 2- يجب أن تصدر الفاتورة الضريبية في موعد أقصاه خمسة عشر يوما من الشهر الذي يلي الشهر الذي حدث فيه التوريد

3- يجب أن تكون الفاتورة الضريبة باللغة العربية بالإضافة إلى أي لغة أخرى قد تصدر بها يجب على الخاضع للضريبة الاحتفاظ بالفواتير الضريبية عن توريد السلع والخدمات التي قام فيها لمدة لا تقل عن ٦ سنوات من نهاية الفترة الضريبية ذات الصلة.

ح- الالتزام بمسك الدفاتر المحاسبية

- 1- يجب على المكلف أن يمسك الدفاتر المحاسبية لجميع عملياته الخاضع للضريبة ويجب عليه أن يحفظ السجلات الخاصة بالأصول الرأسمالية لمدة لا تقل عن فترة التعديل الخاصة بالأصل بالإضافة إلى خمس سنوات عليها.
- 2- يجب أن يحفظ السجلات بخادم بالمملكة وإذا كان خارج المملكة يجب أن يكون هناك وصلة له تسهل الوصول اليه بأسرع الطرق
- 3- يجب الاحتفاظ بالمستندات الأصلية المؤكدة على جميع القيود المحاسبية داخل المملكة.

خ- الالتزام بتطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية

يجب أن يلتزم المكلف بالضريبة بأحكام نظام ضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية وعدم مخالفتهم لكي لا يعرض نشاطه الاقتصادي إلى عقوبات الهيئة المنصوص عليها بالنظام.

16- حقوق المكلفين بتطبيق ضريبة القيمة المضافة

أ- الحق باسترجاع الضريبة

يحق للمكلف استرجاع ضريبة المدخلات الخاص في مشتريات خاضعة إذا كانت أعلى من توريداته أو أنه لم يقوم بتوريدات نشاطه الجديد ويمكن ذلك من خلال تقديم طلب استرداد. بعد الموافقة على الطلب وإشعار المكلف بالموافقة تلتزم الهيئة بإيداع مبلغ الضريبة بحساب المكلف في الهيئة خلال ٦٠ يوما من تاريخ الإشعار.

ب- تصميم النماذج وإتاحتها

تلتزم الهيئة العامة للزكاة والدخل بتصميم نماذج تساعد المكلف على أداء الأعمال الضريبية على أكمل وجه ويلتزم المكلف باستخدام النماذج والصيغ الآلية التي وضعتها له الهيئة عبر موقعها الرسمي و للهيئة وحسب رؤيتها تحديد ما إذا كانت تريد المستندات بشكل خطي من المكلف أو آلي ويكون تسليمها بمقر الهيئة أو تسليمها إلكترونياً أو بالبريد.

ت- الرد على الاستفسارات

التقدم البيئة باستلام استفسارات المكلفين والإجابة عنها عبر الوسائل المتعددة ويحق للمكلف أن يطلب قراراً تم بعض المناطة الاقتصادي وتلتزم البيئة بالإجابة عن هذا القرار ويحق لها نشره بشكل عام على أن تلتزم عدم إظهار هوية طالب التفسير، كما أنه لا يكون الرد على الاستفسارات حجة على قرارات الهيئة ولا يمكن

استخدامه ضد قرارات الهيئة بل يجب على المكلف اتباع الطرق الصحيحة للاعتراض على القرارات الصادرة بحقه.

ث- الالتزام بسرية المعلومات

تلتزم الهيئة العامة للزكاة والدخل بسرية معلومات المكلفين بالضريبة ولا يجب عليها إفصاح أي نوع من أنواع المعلومات لذلك المكلف وشددت تشريعات ضريبة القيمة المضافة على هذه السرية حتى بعد الفحص ووجود مخالفات على المكلف لا يفصح عنها إلا للجهات القضائية أو الإدارية أو ديوان المراقبة العامة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة، والدخل وحسب اللائحة والنظام.

ج- الحق في وضوح قرارات الهيئة

تلتزم الهيئة باستيضاح كل القرارات التي تصدرها على المكلف سواء عقوبات أو تغيير الفترة الضريبية أو تغيير أساس الاستحقاق متى ما دعت الحاجة لذلك وحسب اللائحة التنفيذية ونظام ضريبة القيمة المضافة ويجب عليها تفسير جميع قراراتها للمكلف وجعلها واضحة غير قابلة للشك.

ح- الحق بإشعار المكلف

تلتزم الهيئة بإشعار المكلف بضريبة القيمة المضافة عن أي قرار تتخذه سواء عقوبة أو تقييم أو غيره وأن تقدم هذه الإشعارات بشكل آلي يضمن سرعة وصوله للمكلف ويمكن إرساله في مستند رسمي يحتوي على شعار الهيئة العامة للزكاة والدخل ويعامل بشكل رسمي وتلتزم أيضا بتسليم الوكيل الضريبي أو أي شخص معين من قبل الخاضع بالتعامل الرسمي مع الهيئة قراراتها بحق المكلف وتعتبر أن الإشعارات قد سلمت بتاريخ إرسالها.

17- التحديات التي تواجه تطبيق ضريبة القيمة المضافة:

أ- عدم استقرار المراكز المالية للمكلفين في الأنظمة الضريبية.

من أولى التحديات التي واجهت نظام ضريبة القيمة المضافة هو عدم استقرار المراكز المالية للمكلفين في تطبيق الأنظمة الضريبية، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للدولة والمواطنين. فلا يمكن أن يلتزم المواطن بدفع الضريبة إلا إذا شعر بالأمن القانوني، ولكي يتحقق هذا الأمان كان لابد من توفير مستوى معقول من الاستقرار في المراكز المالية وضمان مراجعة الأنظمة التشريعية المحددة للالتزامات الضريبية بطريقة عقلانية ودقيقة.

ب- جودة صياغة وتطبيق النصوص القانونية الضريبية.

يجب أن تكون العناصر والنصوص الضريبية واضحة ودقيقة وغير غامضة، ومن خلال النظر إلى نصوص وعناصر النظام الضريبي يتضح لنا العديد من مواطن الضعف والغموض وبعض النصوص التي تحتاج إلى تفسير وتوضيح والتي يمكن أن تتسبب بوجود نزاعات بين المكلف بدفع الضريبة والهيئة وقد يضطر إلى تقديم دعوة أمام اللجان المختصة وهذا سيؤدي إلى هدر الكثير من الجهد والوقت وتتضح هذه النزاعات من خلال النظر إلى عدد الدعاوى التي قدمها المكلفون بالضريبة أمام اللجان للفصل في النزاعات الضريبية، فبناء على التقرير السنوي للجان المختصة في الفصل بين المنازعات الضريبية والزكوية فقد رفعت 88,064 دعوى من المطالبين بالضريبة عام 2022، وهذا ما يؤكد ضرورة وجود صياغة واضحة ودقيقة للنصوص القانونية الضريبية.

ت- التهرب الضريبي.

يمكن تعريف التهرب: الضريبي بأنه كل سلوك مخالف للأنظمة الضريبية يتبعه المكلف بغرض التخلص من الامتثال بدفع الضريبة المستحقة. وهذا يعني أن المكلف بدفع الضريبة يتهرب من دفعها أو يحاول تخفيض القيمة التي يجب عليه دفعها، وبناء على ذلك يعد التهرب الضريبي عملاً يتنافى ويتعارض مع الأنظمة الضريبية ويعتبر من الجرائم الاقتصادية التي يترتب عليها عقوبات جزائية تضاف إلى العقوبات الإدارية المقررة في نظام ضريبة الدخل ونظام ضريبة القيمة المضافة، وقد ساعد الاقتصاد الرقمي وسهولة تحويل الأموال على انتشاره. لذلك يشكل التهرب الضريبي تحدياً حقيقياً للدول.

ث- التجنب الضريبي.

يمكن تعريف التجنب الضريبي أنه: التصرفات القانونية والمادية التي لا تعد مخالفة بشكل مباشر للأنظمة والقوانين الضريبية، ولكنها محاولة من المكلف بدفع الضريبة أن يتفادى سدادها أو يقلل من مبلغها المستحق. وهذا السلوك لا يصدر إلا من مكلف لديه خبرة كبيرة في مجال التشريعات الضريبية.

ج- التخطيط الضريبي.

يقصد بالتخطيط الضريبي: هو أن يقوم المكلف بمحاولة تخفيض معدلات الضريبة الفعالة المفروضة على النشاط الاقتصادي عن طريق استغلال الإعفاءات والخصومات الضريبية: مثل الخصومات على الدخل الشخصي، أو الخصومات المتعلقة بالتبرعات الخيرية، أو الاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة، لمحاولة التخفيض أو التقليل من الالتزامات الضريبية إلى أقل قدر ممكن لدفع الضريبة ولكن بطريقة مشروعة، ويختلف التخطيط الضريبي عن التهرب الضريبي لكون التخطيط الضريبي يكون ضمن حدود القانون ولا يستخدم أي وسائل غير مشروعة خارجة عن القانون أما التهرب الضريبي فهو محاولات يستخدم طرق غير قانونية ويمكن أن تؤدي إلى عقوبات قانونية ومالية.

ح- الازدواج الضريبي:

الازدواج الضريبي هو أن يُفرض ضريبة على نفس الدخل أو النشاط الاقتصادي مماثلة لها في النوع أو النشاط الاقتصادي، ولكن في مكانين مختلفين أو من قبل جهتين ضريبتين مختلفتين.

وينقسم الازدواج الضريبي إلى قسمين:

- 1- الازدواج الضريبي الداخلي: ينشأ عندما يُفرض نفس الدخل أو النشاط الاقتصادي في نطاقات ضريبية مختلفة داخل نفس البلد ومن قبل السلطات المالية المسؤولة عن فرض الضرائب على الشخص الواحد وتابعة لدولة واحدة، سواء كانت هذه الدولة اتحادية أو بسيطة، مثل الضريبة التي تُفرض من قبل الحكومة المركزية وأخرى من قبل السلطات المحلية على نفس النشاط أو الدخل.
- 2- الازدواج الضريبي الدولي: ينشأ هذا النوع من الضريبة عندما يكون الشخص أو الشركة خاضعين للضريبة في بلدين مختلفين أو أكثر، ولكن تخضع للوعاء الضريبي نفسه. على سبيل المثال، قد يُفرض ضريبة على الأرباح التجارية لشركة ما في البلد الذي تحقق فيه الأرباح وأيضاً في البلد الذي يقع فيه مقر الشركة.

خ- غياب الوعي الضريبي.

يقصد بغياب الوعي الضريبي عدم إدراك الأفراد أو الشركات لأهمية الالتزام بالمسؤوليات الضريبية وفهم الأنظمة الضريبية. يتضمن الوعي الضريبي معرفة القوانين واللوائح الضريبية، والإجراءات المطلوبة لتقديم الإقرارات الضريبية، وحقوق والتزامات المكلفين بالضريبة، وفهم كيفية احتساب الضرائب المستحقة. ويختلف الوعي الضريبي من مجتمع إلى آخر على حسب ثقافة كل دولة ومدى وعيهم بأهمية الثقافة الضريبية والسياسة المطبقة من الدولة للتصدي للممارسات الصادرة من المكلفين من أجل محاولة التهرب وتفادي دفع الضرائب. ومن صور غياب الوعي الضريبي:

- 1- عدم المعرفة بالقوانين الضريبية مثل معدلات الضريبة، الأنشطة الخاضعة للضريبة، والمواعيد النهائية لتقديم الإقرارات الضريبية.
- 2- الإهمال في تقديم الإقرارات الضريبية وعدم تقديم الإقرارات الضريبية في الوقت المحدد أو تقديم معلومات غير دقيقة أو غير كاملة.
- 3- عدم الاستفادة من الخصومات والإعفاءات الضريبية: نتيجة لعدم المعرفة بوجودها أو كيفية تطبيقها.
- 4- سوء الفهم للحقوق والمسؤوليات: مثل حقوق الاعتراض على التقديرات الضريبية أو استرداد الضرائب المدفوعة بالخطأ.

د- التحديات المترتبة عن استخدام المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية.

تواجه المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية تحدياً كبيراً يتمثل بعدم وجود جهة مهنية رسمية مستقلة للمحاسبين القضائيين بالإضافة إلى عدم وجود نصوص نظامية تفرض وجوب استخدام نظام المحاسبة القضائية بشكل قانوني وقلة الوعي بأهميته، كما أنه لا يوجد كوادرات مختصة في هذا المجال لكي تقوم بأعمال المحاسبة القضائية وانعدام الاهتمام به والحرص على إقامة دورات وتدريب المحاسبين وتأهيلهم علمياً وعملياً لكي يكونوا مؤهلين للقيام بهذه الوظيفة على أكمل وجه ويكونوا قادرين على مواجهة ومكافحة الفساد المالي والتجنب والتهرب الضريبي.

18- تأثير الضريبة على المواطن وارتفاع الأسعار:

تلعب الضريبة دوراً مهماً في الاقتصاد ولها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الأفراد والأسعار. ومن الطبيعي أن يصاحب تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة ارتفاع الأسعار (تضخم) والاستهلاك (ركود) وهذا ما يسبب مخاوف لدى المواطنين والمكلفين بدفع الضريبة. ويمكن النظر إلى تأثير الضريبة على المواطن وارتفاع الأسعار من عدة جوانب:

أ- زيادة التكاليف:

عندما تفرض الحكومة ضرائب على الشركات أو على السلع والخدمات، فإن الشركات غالباً ما تنقل جزءاً من هذه التكاليف إلى المستهلكين عن طريق زيادة الأسعار. على سبيل المثال، إذا فرضت ضريبة على الوقود، فقد ترتفع أسعار النقل، مما يؤدي بدوره إلى زيادة تكلفة السلع التي تعتمد على النقل.

ب- تقليل الدخل المتاح:

الضرائب المباشرة مثل ضريبة الدخل تقلل من الدخل المتاح للأفراد، مما يعني أن لديهم أقل للإنفاق على السلع والخدمات. هذا يمكن أن يؤدي إلى تقليل الطلب على بعض المنتجات والخدمات.

ت- التأثير على السلوك الاقتصادي:

الضرائب يمكن أن تؤثر على قرارات المستهلكين والشركات. على سبيل المثال، الضرائب على المنتجات الضارة مثل السجائر والكحول تُستخدم للحد من استهلاكها. بالإضافة إلى ذلك، الضرائب المرتفعة على أرباح الشركات قد تؤدي إلى تقليل الاستثمارات.

ث- التأثير على القوة الشرائية:

عندما ترتفع الأسعار بسبب الضرائب، يمكن أن تتآكل القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة إذا لم ترتفع الأجور بالتوازي مع التضخم. هذا يمكن أن يؤثر سلباً على مستوى المعيشة.

ج- الآثار التوزيعية

الضرائب يمكن أن تكون تصاعدية (أي، تزداد مع زيادة الدخل) أو تنازلية (أي، تؤثر أكثر على ذوي الدخل المنخفض). الضرائب التصاعدية، مثل ضريبة الدخل، يمكن أن تساعد في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء. في حين أن الضرائب التنازلية، مثل ضريبة القيمة المضافة، قد تكون أكثر عبثاً على ذوي الدخل المنخفض.

19- العقوبات والغرامات على مخالفين أنظمة ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية

حدد نظام ضريبة القيمة المضافة عقوبات وغرامات على كل من يخالف أحكام اللائحة والنظام وغلظ ضريبة القيمة المضافة الغرامات على جرائم التهرب الضريبي أو محاولة دفع ضريبة أقل من الضريبة المستحقة ، بأي طريقة كانت مشرع وحدد مشرع ضريبة القيمة المضافة أطر المخالفات الواجبة لفرض الغرامة ، كما أنه ترك المجلس إدارة الهيئة مسؤولية تحديد مستوى تطبيق الغرامة أو الإعفاء منها على حسب ما تراه الهيئة من منظورها الخاص ، كما ينظر بفرض الغرامة إلى سجل الخاضع للضريبة من بداية تسجيله لأغراض ضريبة القيمة المضافة إذا كان مؤدي لها على أكمل وجه ولم يصله إشعار من الهيئة أو تحذير لمخالفة أحكام اللائحة والنظام ويترك لمجلس إدارة الهيئة القرار النهائي بشأن الغرامة مهما كان نوعها ، كما لا تؤثر أي غرامة تفرضها الهيئة على الخاضع للضريبة بتوريده للضريبة المستحقة ويجب عليه أدائها حيث إن شأنها يختلف عن شأن الغرامة أو العقوبة المفروضة ، كما لا يؤثر فرض الغرامة على أي أحكام أخرى من الممكن إصدارها على نفس المخالفة المرصودة وتكون من جهات خارج الهيئة وتتولى الهيئة تقارب مصالحها مع مصالح الجهات الأخرى بحيث لا تؤثر أي عقوبة على عقوبة أخرى ، و يجوز للمخالف أن يتظلم من قرار العقوبة خلال ٣٠ يوماً من تاريخ إشعاره بالعقوبة أو الغرامة أمام الهيئة نفسها أو الجهات القضائية ذات الاختصاص وإلا كان القرار نهائياً وقابلاً للتنفيذ من انتهاء اليوم الثلاثين للمهلة الممنوحة للمكلف ، كما حددت الغرامة بنوع المخالفة كالتالي:

أ- تقديم مستندات غير صحيحة بقصد التهرب من سداد الضريبة المستحقة أو سداد قيمة أقل من قيمة الضريبة المستحقة ، فيلزم المكلف بدفع غرامة لا يقل عن قيمة الضريبة المستحقة و لا يزيد عن ثلاث أضعاف قيمة السلع أو الخدمات

ب- نقل السلع من أو إلى المملكة دون سداد الضريبة المستحقة، فيلزم المكلف بدفع غرامة لا يقل عن قيمة الضريبة المستحقة. لا يزيد عن ثلاث أضعاف قيمة السلع أو الخدمات.

ت- عدم التسجيل في الضريبة خلال الفترة المحددة للتسجيل، فيلزم المكلف بدفع غرامة 10,000 ريال سعودي

- ث- تقديم إقرارا ضريبيا خاطئا، أو تعديل إقرار ضريبي بعد تقديمه أو قدم أي مستند إلى الهيئة يخص الضريبة المستحقة عليه ونتج عن ذلك خطأ في احتساب مبلغ الضريبة أقل من المستحق، فيلزم المكلف بدفع غرامة بنسبة 50% من قيمة الفرق بين التريبة المحتسبة والمستحقة
- ج- عدم تقديم الإقرار الضريبي في الوقت المحدد، فيلزم المكلف بدفع غرامة بحد أدنى نسبة 5% إلى 25% كحد أعلى من الضريبة التي كان يتعين عليه الإقرار عنها.
- ح- عدم دفع الضريبة في الوقت المحدد، فيلزم على المكلف دفع غرامة بنسبة 5% من الضريبة المستحقة عن كل شهر أو جزء منه لم تسدد عنه الضريبة.
- خ- تحصيل الضريبة دون التسجيل، فيلزم على المخالف دفع غرامة تصل إلى 100,000 ألف ريال سعودي وذلك دون الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها أي نظام آخر
- د- عدم الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر وفقا لما هو محدد في اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة، فيلزم على المكلف دفع غرامة تصل إلى 50,000 ريال
- ذ- إعاقة موظفي الهيئة عن أداء أعمالهم، يلزم على المكلف غرامة تصل إلى 50,000 ريال عن كل فترة ضريبية.
- ر- مخالفة أحكام اللائحة التنفيذية أو نظام ضريبة القيمة المضافة، يلزم على المكلف غرامة تصل إلى 50,000 ريال عن كل فترة ضريبية.
- ز- إذا تكررت المخالفة خلال 3 سنوات من تاريخ إصدار القرار النهائي بشأن الغرامة، فيجوز للهيئة مضاعفة الغرامة في حينها.

20- أنواع الشركات في النظام السعودي

هناك 5 أشكال قانونية للشركات في النظام السعودي:

- أ- شركة التضامن
- هي شركة يؤسسها شخصين أو أكثر سواء كانوا طبيعيين كرجلين اسمهما صالح وخالد أو أكثر من اثنين أو كانوا شخصين اعتباريين كشركة تتفق مع شركة أخرى على تأسيس شركة التضامن ، ويمكن أن يكون أحدهما طبيعي والآخر اعتباري ، كأن يتفق صالح مع شركة النور على تأسيس شركة تضامن ويكونان مسؤولان بشكل شخصي في جميع أموالهم عن ديون الشركة والتزاماتها .
- ب- شركة التوصية البسيطة
- تأسيس شركة التوصية البسيطة يكون بطرفين بينهما عقد شراكة في هذه الشركة ، سواء كان الطرف شخصا طبيعيا كصالح وأحمد ..إلخ أو شخصا اعتباريا كشركة كذا ، وأحد الطرفين مسؤول بشكل شخصي في جميع أمواله وبالتضامن عن ديون الشركة والتزاماتها أمام الغير ، والطرف الآخر شريك طبيعي أو اعتباري لا يكون مسؤولا عن ديون الشركة والتزاماتها إلا بمقدار حصته في رأس المال ، فهو شبيه بالمستثمر ، إلا أنه شريك ومالك. والشريك المسؤول بشكل شخصي عن ديون الشركة يكتسب صفة التاجر ، والشريك الموصي لا يكتسب صفة التاجر .
- ت- شركة المساهمة

هي شركة تؤسس برأس مال لا يقل عن 500 ألف ريال من شخص واحد أو أكثر سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين كالشركات مثلاً، ويقسم رأس مالها إلى أسهم قابلة للتداول ، والشركة وحدها هي المسؤولة عن التزاماتها وديونها.

ث- شركة المساهمة المبسطة

هي شركة تؤسس برأس مال حر من شخص واحد أو أكثر سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين كالشركات مثلاً، ويقسم رأس مالها إلى أسهم قابلة للتداول ، والشركة وحدها هي المسؤولة عن التزاماتها وديونها ، وليس عليها من الالتزامات النظامية ما على شركات المساهمة ، فيجوز أن يديرها مجلس إدارة أو مدير فرد ، ولا تلزم بجمعيات عامة .

ج- الشركة ذات المسؤولية المحدودة:

وهي شركة يؤسسها شخص واحد أو أكثر سواء كان مؤسسها طبيعياً أو اعتبارياً، وذمتها المالية مستقلة عن ذمة المالك والشريك، فهي وحدها المسؤولة عن ديونها والتزاماتها. وإذا كان مالك الشركة شخصاً واحداً فإنه يملك جميع سلطات مجلس الإدارة والجمعية العامة ..وبسبب الذمة المالية المستقلة للشركة فهي أكثر أنواع الشركات النظامية انتشاراً .

21- ضريبة القيمة المضافة وربحية الشركات

يعد تحقيق الربحية شرط أساسي لنجاح وبقاء الشركات التجارية على المدى الطويل، والتي يمكن التعبير عنها بعدة مؤشرات، وقد ترتبط مؤشرات الربحية بقياس العائد على الأصول التي تم استخدامها في الأنشطة المختلفة، أو ترتبط مؤشرات الربحية بقياس قدرة الشركات على تحقيق عائد على أموال المساهمين المستثمرة ، أو ترتبط مؤشرات الربحية بقياس نسبة صافي الربح المحققة (Vuković et al., 2022) ورغم وجود اتفاق على أن أثر فرض ضريبة القيمة المضافة يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة ، واختلاف هذه الزيادة باختلاف عدة عوامل منها نظام وإدارة ومعدل الضريبة المفروضة ، والناتج المحلي الإجمالي ، والاستيراد والتصدير ، والقدرة الاستهلاكية للأفراد ، ومعدل البطالة والتشريعات الضريبية (Angulo & Waje2018: Bikes & Andruskaite 2013) ، إلا أن قياس أثر فرض ضريبة القيمة المضافة على ربحية الشركات التجارية ليس بذلك الوضوح ، ففي دراسة السعيد والرفاعي (2022) الاستكشافية ، والتي هدفت إلى استطلاع آراء جميع الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية على تطبيق ضريبة القيمة المضافة من عدة محاور (أسباب فرض الضريبة ومدى تحقيقها لأهدافها ، والآثار المترتبة على فرض الضريبة على الشركات ، ونظام ضريبة القيمة المضافة ، وإيجابيات وسلبيات تطبيق الضريبة) حيث تم توزيع استبانة على عينة عشوائية من العاملين في الشركات ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيؤثر على متوسط مبيعات الشركات ، وكذلك صافي الأرباح وأن ذلك الأثر سيكون أكبر في الشركات ذات الحجم الأصغر ، ولكن لم تحدد الدراسة اتجاه التأثير ما إذا كان طردياً أم عكسياً وبشكل عام، يمكن تجميع نتائج الدراسات في هذا المجال في ثلاثة مجموعات مختلفة ؛ مجموعة الدراسات الأولى والتي توصلت إلى وجود أثر طردي ومعنوي لضريبة القيمة المضافة على ربحية الشركات ومجموعة الدراسات

الثانية التي توصلت إلى وجود اثر عكسي ومعنوي ، وأخيراً مجموعة الدراسات الثالثة والتي توصلت إلى عدم وجود أي علاقة بين فرض ضريبة القيمة المضافة وربحية الشركات .

22- العوامل المؤثرة على ربحية الشركات:

تتأثر ربحية الشركات بعدة عوامل، يمكن تصنيفها إلى عوامل داخلية وخارجية:

أ- العوامل الداخلية

- 1- حجم الشركة: يؤثر حجم الشركات غالباً على أرباح الشركة سواء كان هذا التأثير سلباً أو إيجابياً من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم، مما يعني أن تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة قد تنخفض مقابل إنتاج كميات كبيرة. ويحدث هذا التأثير الإيجابي بسبب التكاليف الثابتة مثل المعدات والبنية التحتية يمكن أن تتوزع على عدد أكبر من الوحدات المنتجة.
- كما يؤثر حجم الشركة على قدرتها التفاوضية فالشركات الكبيرة قد تكون قادرة على التفاوض بشكل أفضل وأسهل مع الموردين والموزعين والشركات، مما يمكنها من الحصول على مزايا أفضل مثل الخصومات في الأسعار أو تسهيل عمليات الدفع والسداد. كما أنه غالباً ما تكون الشركات الكبيرة قادرة على الحصول على تمويل بتكلفة منخفضة، سواء من خلال تمويل البنوك أو سوق الأوراق المالية، بالتالي يقلل من تكاليف التمويل وزيادة الربحية، بالإضافة إلى أن الشركات الكبيرة غالباً ما تكون لديها قدرة أكبر للاستثمار في البحث والتطوير وتحسين المنتجات والخدمات بالتالي تعزيز وزيادة الربحية.
- 2- السيولة: تؤثر السيولة بشكل كبير على ربحية الشركات من خلال قدرتها على مواجهة الالتزامات القصيرة الأجل وتسهيل انسياب الحركة النقدية داخل الشركة والقدرة على إدارة رأس المال بكفاءة وفعالية عالية وتسهيل الحصول على التمويل القصير أو طويل الأجل. وتعد السيولة ضرورية لكي تستطيع المؤسسة الوفاء بالالتزامات وتجنب المخاطر التي قد تؤدي الإفلاس أو التصفية.
- 3- الاستراتيجيات الإدارية: تؤثر الخطط والاستراتيجيات والتوجهات التي تضعها الإدارة على تحسين الكفاءة التشغيلية والقدرة على تحقيق الأرباح
- 4- كفاءة التشغيل: تعمل على إدارة التكاليف والعمليات بشكل جيد و فعال لتحسين كفاءة الإنتاجية وتقليل نسبة الهدر.
- 5- ابتكار وتطوير المنتجات والخدمات: يعمل التطوير المستمر والابتكار على تمييز الشركة عن منافسيها وجذب المزيد من العملاء بالتالي زيادة الأرباح.
- 6- هيكل التكلفة: تؤثر القدرة على إدارة التكاليف بشكل جيد والتحكم بالإنتاج والتوزيع بشكل مباشر على هامش الربح في الشركة.

ب- العوامل الخارجية

- 1- البيئة الاقتصادية: تؤثر البيئة الخارجية على ربحية الشركة بناءً على النمو الاقتصادي، ومعدلات التضخم، والسياسات المالية التي تؤثر بشكل كبير على إنفاق المستهلكين واستثمار الشركات.
- 2- المنافسة والظروف السوقية: تؤثر الظروف والتغيرات السوقية في العرض والطلب والمنافسة والتوجهات الاستهلاكية بالتالي تؤثر على التحكم في تسعير المنتجات والخدمات.

3- التنظيمات والقوانين: كلما كانت الأنظمة والقرارات والقوانين الضريبية والبيئية التجارية أكثر مرونة كلما ساعدت على زيادة الأرباح من خلال تأثيرها على تخفيض التكاليف، بالتالي تسهل على الشركة الكثير من القرارات والقدرة على التوسع.

4- التقلبات العالمية: تؤثر الأحداث الاقتصادية والسياسية العالمية، مثل الأزمات المالية أو الحروب أو التوترات التجارية على القدرة على التحكم بالعمليات التجارية.

هذه العوامل يمكن أن تتفاعل مع بعضها البعض بطرق معقدة، مما يجعل من الصعب أحياناً عزل تأثير عامل واحد على الربحية.



الشكل 3: العوامل المؤثرة على ربحية الشركات

الفصل الثالث
منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

المقدمة

تعد منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة من المحاور الضرورية عند إجراء أي دراسة علمية، او مجال علمي، أو اجتماعي أو طبيعي، لضمان الدقة في جمع المعلومات وتحليل البيانات. وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على استخدام بعض أدوات الدراسة مثل الاستبانة لجمع أكبر عدد ممكن من المعلومات في وقت قصير، وتعتبر هذه الأداة فعالة لقياس الآراء والاتجاهات. كما اعتمد على الملاحظة كأداة غير مباشرة لتحليل البيانات والقوائم المالية للشركات للوصول إلى النتائج المطلوبة.

المنهجية وطرق البحث:

في ضوء مشكلة وهدف وفرضيات الدراسة الحالية يتم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي "يقوم هذا المنهج على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج

مصادر جمع المعلومات

1- مصادر أولية

قد أسندت هذه الدراسة على بيانات تقارير هيئة السوق المالية بالإضافة إلى جمع البيانات من خلال الاستبيانات وجمع المعلومات من عينات من الشركات السعودية، وذلك عن طريق تقديم وصفا دقيقا ومن ثم تحليل وتصنيف واستخلاص النتائج النهائية التي يتم الاستفادة منها.

2- مصادر ثانوية

تشمل الكتب والمواقع الرسمية والدراسات السابقة التي بحثت في هذا الموضوع

مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من عينة من شركات في قطاعات مختلفة بالمملكة العربية السعودية، حيث أنه من الصعب تطبيق البحث على مجتمع الدراسة كاملة، فقد تم إجراء المسح على عينة عشوائية من الشركات في المملكة العربية السعودية ، كما تم توزيع أستبان للشركات الكترو نيا على شكل جوجل فورم

حدود البحث

- 1- الحدود الزمانية: سيتم تطبيق الدراسة الحالية على القوائم المالية والبيانات المتعلقة للثلاثة أعوام 2017، (قبل فرض الضريبة)، عام 2018 (بعد فرض الضريبة بمعدل 5%)، عام 2021 (بعد رفع معدل الضريبة إلى 15%).
- 2- الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة الحالية على البيانات والقوائم المالية المدرجة لمجموعة من الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية.
- 3- الحدود الموضوعية: اقتصر موضوع الدراسة الحالية حول تأثير ضريبة القيمة المضافة على ربحية الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية.

أدوات الدراسة:

اعتمد البحث على تصميم استبانة كأداة لمنهج الدراسة وبحسب ما هو متبع في أدبيات الأبحاث المماثلة وقد تم تصميمها بحيث تحتوي على قسمين أساسيين هما:-

- 1- القسم الأول: يحتوي على مجموعة أسئلة التي تختص بمعلومات عن مقدمي الاستبانة للتأكد من مدى مناسبتهم للإجابة على أسئلة القائمة
 - 2- القسم الثاني: يحتوي على مجموعة أسئلة التي تساعد في اختبار تساؤلات الدراسة
- هذا، وقد تم تصميم الأسئلة بنهايات مغلقة، بحيث يجيب على مقدم الاستبانة أن يختار إجابة واحدة من عدة إجابات يكون لكل منها وزن رقمي اعتماداً على المقياس

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم تحديد عشوائية من 50 شركة تجارية مدرجة في هيئة سوق المال السعودي وذلك خلال الفترة 2017، 2018، 2021 لاستخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية والقيم الدنيا والعليا لربحية الشركات عينة الدراسة، وذلك وفق قطاعات الشركات وبيان معدل هامش الربح و، وفق الآتي:-

- 1- قبل تطبيق الضريبة - 2017 م
- 2- بعد تطبيق الضريبة - 2018 م
- 3- بعد زيادة معدل الضريبة - 2021 م

الفصل الرابع

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي الذي تم التوصل لها من خلال البيانات الإحصائية الموضحة في النشرة الإحصائية الصادرة من هيئة السوق المالية

1- وصف خصائص عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات التجارية المدرجة في السوق المالي السعودي البالغ عددها 230 شركة مدرجة في الربع الثالث 2023م، بارتفاع نسبته 6%، مقارنة بـ 217 شركة في الربع المماثل من العام السابق 2022م

الفترة Period	عام 2019م	عام 2020م	عام 2021م	عام 2022م	الربع الثالث عام 2023م
إدارة وتطوير العقارات	601.28	-2,154.33	881.33	972.22	971.04
الاتصالات	11,181.00	12,131.43	12,597.00	14,382.71	5,760.89
الأدوية	-478.57	109.54	18.10	-171.20	38.80
المالية والخدمات	418.72	-1,493.05	1,848.73	7,656.14	571.53
الترفيه والإعلام	246.10	189.50	743.25	898.29	305.13
الخدمات الاستهلاكية	711.65	-190.41	-230.80	1,352.56	534.50
الخدمات التجارية والمهنية	697.23	-175.34	103.28	394.78	117.21
الرعاية الصحية	871.43	2,117.51	2,549.64	3,077.77	997.54
السلع الرأسمالية	-318.69	-58.57	505.46	1,269.63	89.74
السلع طويلة الأجل	-97.75	-119.56	73.60	11.15	-7.34
الطاقة	331,075.57	181,684.59	414,812.92	604,763.64	121,481.34
المرافق العامة	1,497.78	3,162.90	15,439.93	17,842.23	6,529.21
المواد الأساسية	9,566.26	4,914.71	50,249.05	44,748.89	-1,174.23
النقل	693.70	-517.62	-80.99	110.14	257.97
إنتاج الأغذية	2,183.24	3,226.70	1,514.02	3,087.92	950.06
تجزئة وتوزيع السلع الاستهلاكية	257.17	931.47	710.83	2,674.35	446.72

244.66	1,693.51	1,460.59	-196.05	1,452.52	تجزئة وتوزيع السلع الكمالية
18,083.07	62,758.42	48,839.05	34,832.15	45,112.14	البنوك
-	1,058.26	581.18	1,975.93	1,352.48	التأمين
679.40	2,200.88	911.03	74.50	75.97	التطبيقات وخدمات التقنية

جدول 1 : مجتمع الدراسة الحالي

عدد الشركات	نسبة العينة للقطاع	نسبة عينة الشركات لإجمالي العينة	
3	25%	6%	إدارة وتطوير العقارات
2	50%	4%	الاتصالات
1	100%	2%	الادوية
2	67%	4%	الترفيه الإعلام
3	25%	6%	الخدمات الاستهلاكية
3	75%	6%	الخدمات التجارية والمهنية
3	33%	6%	الرعاية الصحية
3	27%	6%	السلع الرأسمالية
3	50%	6%	السلع طويلة الاجل
3	50%	6%	الطاقة
3	75%	6%	المرفق العامة
6	14%	12%	المواد الأساسية
3	50%	6%	النقل
3	21%	6%	إنتاج الأغذية
3	38%	6%	تجزئة وتوزيع السلع الكمالية
3	11%	6%	التأمين
3	60%	6%	التطبيقات وخدمات التقنية
50 شركة		100%	اجمالي عدد عينة الشركات

تم تحديد عينة عشوائية من 50 شركة تجارية مدرجة في هيئة سوق المال السعودي وذلك خلال الفترة ،2017، 2018، 2021، تم اختيار الجدول (3) عشوائيا ، حيث تغطي عينة الدراسة الحالية 17 قطاع ، وكانت نسبة عينة الشركات إلى العينة الإجمالية بين المعدل 2٪، المعدل 12٪ .

جدول 2 : عينة الدراسة

المتغير	المعادلة
المتغير المستقل	
X1	فرض الضريبة 5%
X2	زيادة الضريبة 15%
المتغيرات التابعة	
Y1	معدل هامش الربح
	صافي الربح بعد الضريبة والزكاة / إجمالي الإيرادات

جدول 3 : متغيرات الدراسة الحالية

2- تحليل نتائج الدراسة

شملت نتائج الدراسة التطبيقية:

- أ- نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة
- ب- نتائج اختبار

3- نتائج الإحصاءات الوصفية

تم استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية والقيم الدنيا والعليا لربحية الشركات عينة الدراسة، وذلك وفق قطاعات الشركات وذلك لمعدل هامش الربح و يبين الجدول 3 نتائج الإحصاء الوصفي لمعدل هامش الربح في الشركات التجارية محل الدراسة على مدى 3 سنوات، وفق الآتي:-

- أ- قبل تطبيق الضريبة - 2017 م
- ب- بعد تطبيق الضريبة - 2018 م
- ت- بعد زيادة معدل الضريبة - 2021 م

2021		2018		2017		
الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	القطاع
0.191	0.220	0.218	0.170	0.401	0.343	إدارة وتطوير العقارات
0.110	0.105	0.120	0.129	0.142	0.102	الاتصالات
0.099	0.120	0.000	0.090	0.000	0.121	الأدوية
0.083	0.228	0.128	0.119	0.119	0.098	الترفيه والإعلام
0.056	0.058	0.093	0.145	0.081	0.162	الخدمات الاستهلاكية
0.049	0.057	0.110	0.134	0.062	0.183	الخدمات التجارية والمهنية
0.099	0.120	0.047	0.125	0.050	0.150	الرعاية الصحية
0.020	0.057	0.027	0.035	0.029	0.083	السلع الرأسمالية
1.601	0.993	0.070	0.075	0.108	0.077	السلع طويلة الأجل
0.447	0.290	0.452	0.277	0.268	0.171	الطاقة
0.053	0.165	0.060	0.078	0.037	0.096	المرافق العامة
0.095	0.286	0.082	0.233	0.130	0.241	المواد الأساسية
0.063	0.162	0.029	0.130	0.048	0.108	النقل
0.012	0.091	0.058	0.117	0.044	0.134	إنتاج الأغذية
0.030	0.034	0.061	0.061	0.056	0.060	تجزئة وتوزيع السلع الكمالية
0.033	0.069	0.003	0.069	0.011	0.065	التأمين
0.031	0.114	0.058	0.133	0.068	0.147	التطبيقات وخدمات التقنية

جدول 4: العائد على هامش الربح في الشركات

من نتائج الإحصاء الوصفي (الجدول 4) يتضح أنه في عام 2017 وقبل إدخال ضريبة القيمة المضافة تراوح متوسط نطاق هامش الربح من أعلى قيمة 34.3 % (شركات إدارة وتطوير العقارات) المتداولة في الانحراف المعياري 40.1 %، في حين أن أدنى قيمة 6 % كانت لشركات قطاع التجزئة وتوزيع السلع الكمالية بانحراف معياري 5 %.

تظهر النتائج أيضاً أنه في عام 2018، وبعد إدخال ضريبة القيمة المضافة بمعدل 5 % يتراوح متوسط هامش الربح من أعلى 27.7 % في شركات الطاقة بانحراف معياري 45.2 %، كما أن أدنى قيمة 3.5 % كانت في شركات قطاع السلع الرأسمالية مع انحراف معياري 2.7 %.

أخيراً تظهر نتائج الإحصاء أنه في عام 2021 وبعد رفع معدل ضريبة القيمة المضافة إلى 15 % وذلك في منتصف عام 2020م، فإن معدل هامش الربح يتراوح بين أعلى قيمة 99.3 % شركات قطاع السلع طويلة الأجل مع انحراف معياري 160 %، وأدنى قيمة الشركات في قطاع الأدوية من 0.01 % مع انحراف معياري 0.0 %.

4- نتائج اختبار فرضيات الدراسة

سيتم توصيف متغيرات الدراسة (المتوسط، الانحراف المعياري، والخطأ)، لقياس مدى التوزيع الطبيعي لمتغير الدراسة (معامل الالتواء)، واختبار الارتباط بين البيانات محل الدراسة (مدى معنوية الارتباط)، باستخدام اختبار "ت" لقياس دلالة الفرق بين ربحية الشركات ومعدل هامش الربح وفق بيانات الأعوام (2017، 2018، 2021)، وذلك لغرض لاختبار فرضيتي الدراسة والتي نصت على الآتي :-

1- فرضية العدم الأولى للدراسة الحالية على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فرض ضريبة القيمة المضافة وبين ربحية شركات المساهمة السعودية.

2- فرضية العدم الثانية للدراسة الحالية على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة وبين ربحية شركات المساهمة السعودية.

مؤشر الربحية	الأعوام	عدد العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	الأدنى	الأعلى
معدل هامش الربح	2017	50	.1806010	.19593073	.00160	.88350
	2018	50	.163920	.1877495	.0024	.8836
	2021	50	.1915993	.20724152	.00630	.89810

جدول 5: توصيف متغيرات الدراسة

توضح نتائج توصيف متغيرات الدراسة الحالية، أنه بلغ معدل الانخفاض 1.66% في متوسط معدل هامش الربح بانحراف معياري قيمته 19.95 في عام 2017 وقيمته 18.77% في عام 2018، بينما ارتفعت في عام 2018 عن عام 2017 كل من أدنى قيمة بنسبة 0.008% وأعلى قيمة بنسبة 0.001% لمعدل هامش الربح، توضح نتائج توصيف متغيرات الدراسة الحالية، ارتفاع معدل هامش الربح بمعدل 2.76% بانحراف معياري قيمته 18.77 في عام 2018 وقيمته 20.72 في عام 2021، بينما ارتفع في عام 2021 عن عام 2018 كل من أدنى قيمة بنسبة 0.039% وأعلى قيمة بنسبة 1.45% لمعدل هامش الربح.

مؤشر الربحية	الأعوام	معامل الالتواء
معدل هامش الربح	2017	2.309
	2018	2.518
	2021	1.853

جدول 6: معامل الالتواء لمتغير الدراسة على مدى الأعوام الثلاثة

توضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (جدول 6) أن قيم معامل الالتواء لمتغيرات الدراسة الحالية محصور بين 1.853 و2.518، بما يعني أن توزيع عينة بيانات الشركات السعودية محل الدراسة يخضع للتوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن إكمال إجراء اختبار مدى صحة فرضيتي الدراسة.

مؤشر الربحية	الأعوام	ROA	ROE	PM				
		2017	2018	2021	2017	2018	2021	2017
معدل	2017	.009	.034	.004	-.071	-.090	-.095	1
هامش	2018	-.008	.085	.075	-.062	-.019	-.042	.883
الربح	2021	-.234	-.129	.213	-.226	-.157	.168	.744
								.851
								1

جدول 7: مصفوفة معامل الارتباط

توضح نتائج اختبار بيرسون أن نسبة الارتباط لعامي 2017 و 2018 بين بيانات معدل هامش الربح للشركات 88.3 (معنوي عند مستوى 5% ونسبة الارتباط 85.1%) (معنوي عند مستوى 5% بين بيانات معدل هامش الربح للشركات لعامي 2018 و 2021. تشير نتائج اختبار للتباين بين ربحية الشركات التجارية السعودية لعام 2017 (قبل فرض ضريبة القيمة المضافة) وعام 2018 بعد فرض ضريبة القيمة المضافة الى عدم وجود أي فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لربحية الشركات السعودية قبل وبعد فرض ضريبة القيمة المضافة في مقاييس للربحية ومعدل هامش الربح (مستوى المعنوية = 171) وتؤيد هذه النتائج فرضية العدم الأولى في الدراسة الحالية لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فرض ضريبة القيمة المضافة وبين ربحية شركات السعودية ، وبالتالي يمكن قبول فرضية العدم الأولى.

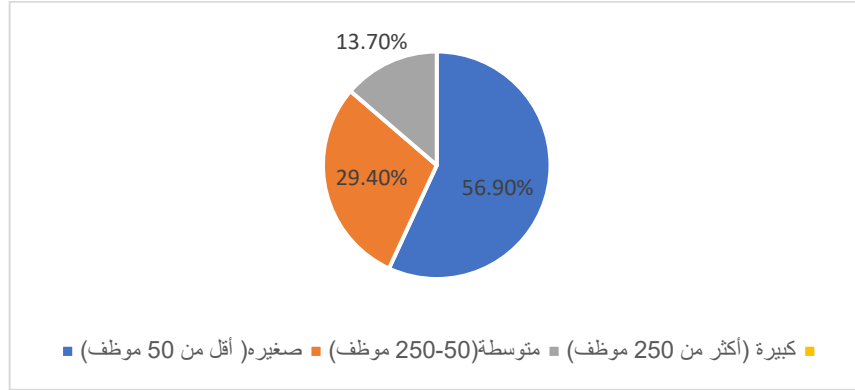
مؤشر الربحية	الأعوام	عدد العينة	قيمة ت	درجة المعنوية
معدل هامش الربح	2017	50	1.386	.19593073
	2018			.1877495
	2018	50	-1.961	0.055
	2021			

جدول 8: اختبارات للتباين بين المتغير

كما تشير نتائج اختبار "ت" للتباين بين ربحية الشركات السعودية المساهمة (جدول 8) لعام 2018 (فرض ضريبة القيمة المضافة بمعدل 5 % وعام 2021 وبعد زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة الى 15%) الى عدم وجود أي فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لربحية الشركات السعودية قبل وبعد زيادة معدل الضريبة في مقياس الربحية، ومعدل هامش الربح (مستوى المعنوية - 0.055). وتؤيد هذه النتائج فرضية العدم الثانية في الدراسة الحالية " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة وبين ربحية شركات التجارية في المملكة العربية السعودية " ، وبالتالي يمكن قبول فرضية العدم الثانية.

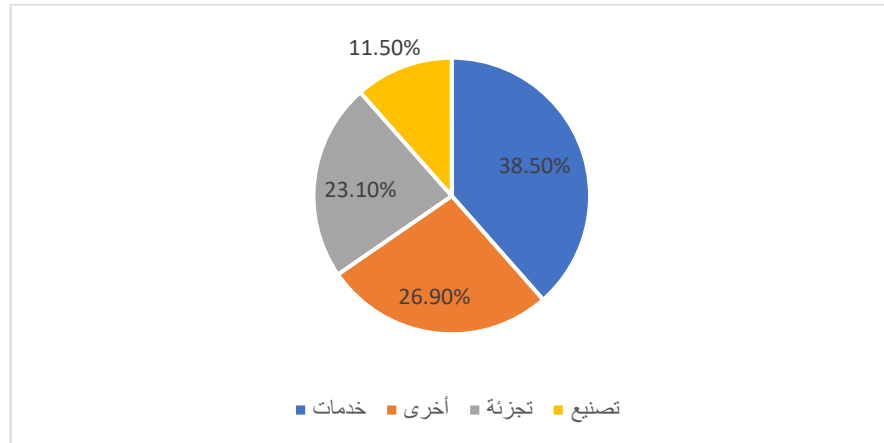
5- تحليل نتائج الاستبانة:

السؤال الأول: ما هو حجم الشركة؟



بناءً على نتيجة السؤال الأول يتضح أن غالبية العينة كانت من الشركات الصغيرة، تمثلت في نسبة 56.9% بينما شكلت الشركات المتوسطة الحجم والذي يزيد عدد موظفيها عن 50 موظف نسبة 29.4%. أما الشركات الكبيرة فقد شكلت النسبة الأقل في العينة تمثلت في 13.7% يمكن استنتاج أن الاستبانة قد يكون لها تأثير أكبر على القرارات المتعلقة بالشركات الصغيرة بسبب كثافة الردود منها مع وجود نسبة لا بأس بها من الشركات الكبيرة يعني أن هناك توازن نسبي في العينة، مما يمكن أن يعطي تنوعاً في الآراء والاحتياجات، كما يمكن النظر في احتياجات الشركات الكبيرة والمتوسطة بشكل خاص لتحسين توازن الخدمات أو السياسات المقترحة.

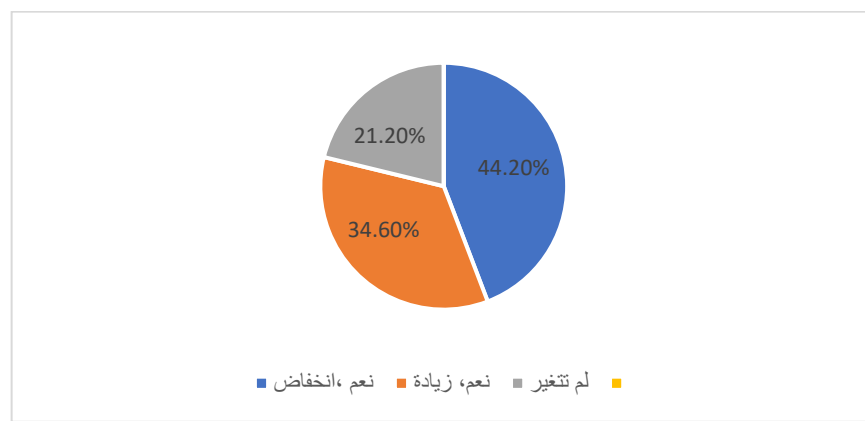
السؤال الثاني: ما القطاع الذي تنتهي إليه ؟



أ- 38.5% قطاع الخدمات: تشير النسبة إلى أن الأغلبية النسبية من الشركات التي تم استطلاعها تنتهي إلى قطاع الخدمات. وهذا قد يعكس طبيعة الخدمات التي تكون عادةً أقل قدرة على تحميل التكاليف الإضافية إلى المستهلكين أو قد تتأثر بشكل مختلف بالضرائب مقارنة بالسلع المادية.

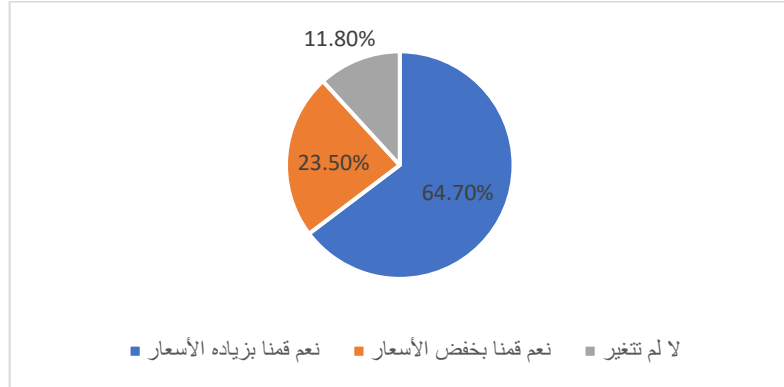
- ب- 27.5% أخرى: هذا النسبة تشمل مجموعة متنوعة من القطاعات التي لم يتم تصنيفها ضمن الفئات الرئيسية. قد تشمل هذه القطاعات مثل التكنولوجيا، الزراعة، النقل، وغيرها.
- ت- 23.5% التجزئة: تشير النسبة إلى أن مجموعة كبيرة من الشركات التي تأثرت بالضريبة هي من قطاع التجزئة. والذي قد يكون قادرًا على تحميل جزء من التكاليف إلى المستهلكين، مما قد يؤدي إلى تأثيرات على الربحية.
- ث- 11.8% التصنيع: هذه النسبة الأقل تشير إلى أن قطاع التصنيع قد يكون الأقل تأثرًا من بين القطاعات الأربعة المذكورة. قد يكون ذلك نتيجة لقدرة الشركات المصنعة على استيعاب التكاليف الإضافية أو تمريرها بفعالية من خلال سلاسل التوريد.

السؤال الثالث: منذ تطبيق ضريبة القيمة المضافة، هل لاحظت تغيرًا في مبيعات الشركة؟



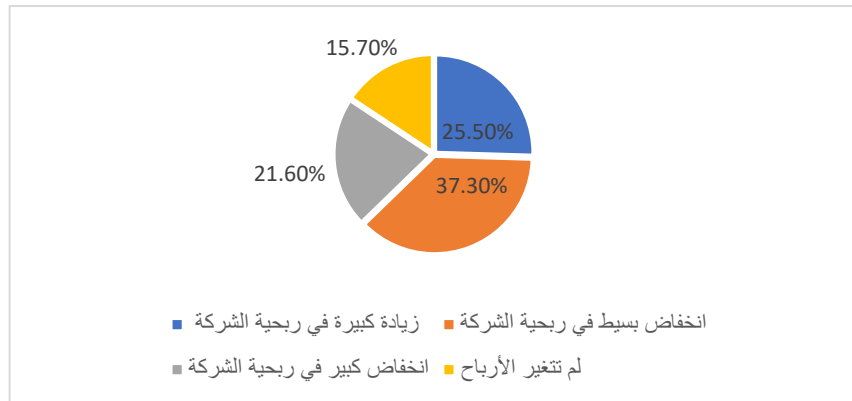
- أ- 45.1% نعم، انخفاض: يتضح أن نسبة كبيرة من الشركات شهدت انخفاضًا في مبيعاتها بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة. هذا قد يشير إلى أن بعض الشركات قد تكون واجهت صعوبة في جذب العملاء أو أن زيادة التكاليف المرتبطة بالضريبة أثرت على حجم المبيعات.
- ب- 33.3% نعم، زيادة: على الرغم من أن نسبة الشركات التي شهدت زيادة في المبيعات أقل من تلك التي شهدت انخفاضًا، إلا أن هناك أيضًا نسبة كبيرة استفادت من تطبيق ضريبة القيمة المضافة. قد يكون هذا نتيجة لتحسين الكفاءة التشغيلية أو استراتيجيات تسويقية ناجحة أو حتى زيادة الطلب في السوق.
- ت- 21.6% لم تتغير: بينما نلاحظ أنه يوجد نسبة من الشركات التي لم تشهد أي تغيير أو تأثير في مبيعاتها قد تعني أن تأثير ضريبة القيمة المضافة كان محايدًا بالنسبة لها، وربما لأنها كانت قادرة على التكيف مع التغيرات أو أن سوقها لم يتأثر بشكل كبير.

السؤال الرابع: هل أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على سياسة التسعير في الشركة؟



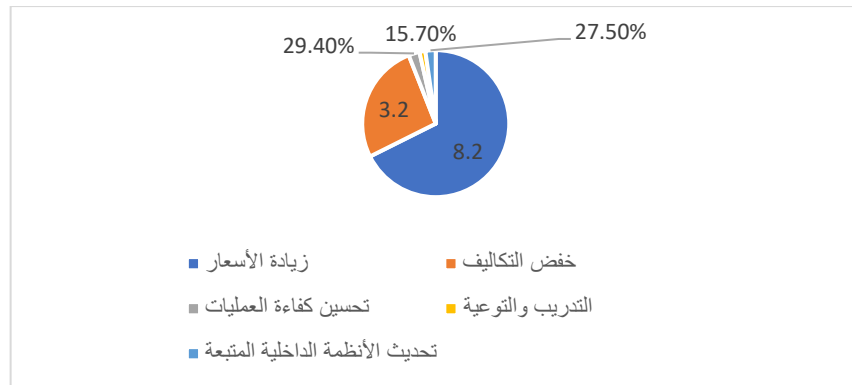
- أ- 64.7% نعم، قمنا بزيادة الأسعار: تشير النسبة إلى أن أغلبية الشركات في العينة قررت زيادة الأسعار استجابة لضريبة القيمة المضافة. هذا يمكن أن يكون نتيجة لرغبة الشركات في تحميل جزء من العبء الضريبي على المستهلكين للحفاظ على هامش الربح.
- ب- 23.5% قمنا بخفض الأسعار: هذا يمثل نسبة أقل ولكنها نسبة مهمة من الشركات التي اختارت خفض الأسعار. قد يكون ذلك جزءاً من استراتيجية تنافسية لمحاولة جذب المزيد من العملاء أو المحافظة على العملاء الحاليين بالرغم من الضريبة الإضافية.
- ت- 11.8% لم تتغير الأسعار: هذه النسبة الأقل تشير إلى أن هناك بعض الشركات من العينة التي قررت عدم التعديل على الأسعار، قد يكون لديها سياسة التسعير المستقرة أو استيعاب الضريبة ضمن التكاليف التشغيلية دون التأثير على الأسعار النهائية للمستهلكين.

السؤال الخامس: مقارنة بالسنوات ما قبل الضريبة كيف تقيم تأثير ضريبة القيمة المضافة على هامش الربح لشركتك؟



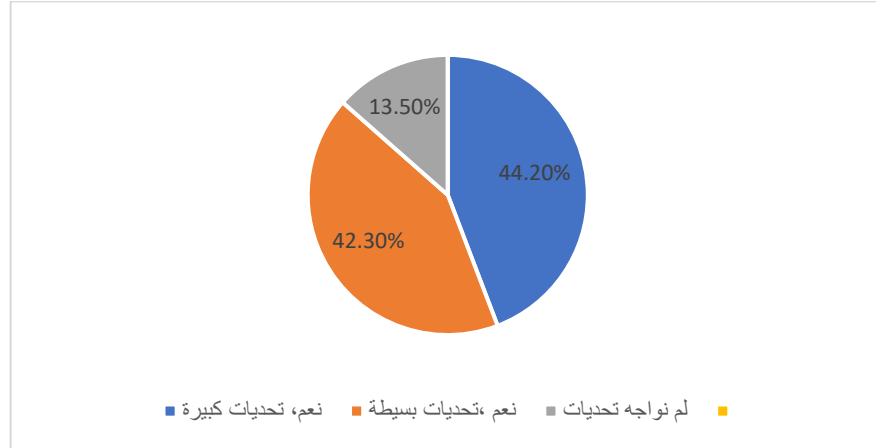
- أ- 37.3% انخفاض بسيط في ربحية الشركة: يشير إلى أن أكثر من ثلث الشركات في العينة شهدت انخفاضاً بسيطاً في الربحية نتيجة لضريبة القيمة المضافة، هذا يعني أن الضريبة لم تؤثر بشكل كبير ومباشر على الأرباح، ولكنها كانت سبب في بعض التراجع في الأرباح.
- ب- 25.5% زيادة كبيرة على ربحية الشركة: يعكس أن ربع الشركات في العينة قد شهدت زيادة ملحوظة في الربحية. قد يكون ذلك نتيجة لزيادة الأسعار التي اعتمدتها بعض الشركات أو لزيادة كفاءة العمليات وتحسين استراتيجيات التسعير مما أدى إلى زيادة الأرباح رغم وجود الضريبة.
- ت- 21.6% انخفاض كبير في ربحية الشركة: تشير النسبة إلى أن حوالي خمس الشركات قد شهدت تأثيراً سلبياً كبيراً على الربحية. وهذا قد يعكس عدم القدرة التعامل مع الضريبة وتحمل جزء من تكلفة الضريبة إلى المستهلكين أو تأثيرات سلبية أخرى مرتبطة بالسوق.
- ث- 15.7% لم تتغير الأرباح: تعني أن نسبة صغيرة من الشركات لم تتأثر أرباحها بالضريبة. هذا قد يكون نتيجة لسياسات تسعير فعالة أو قدرة على استيعاب التكاليف الإضافية دون التأثير على الربحية.

السؤال السادس: ماهي الاستراتيجيات التي اتبعتها الشركة للتكيف مع ضريبة القيمة المضافة؟



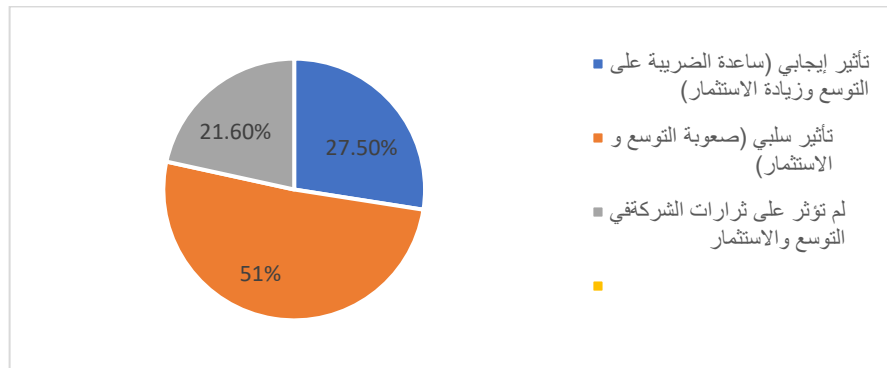
بناءً على نتيجة السؤال السادس تتضح سياسة واستراتيجياتها الشركات في التكيف مع قرار ضريبة القيمة المضافة، وكما هو موضح بأن زيادة الأسعار كان من أكثر الحلول التي اعتمدتها الشركات لمواجهة قرار الضريبة، بالإضافة إلى تحسين كفاءة العمليات وخفض التكاليف وتحديث الأنظمة الداخلية المتبعة، ونسبة قليلة من الشركات اهتمت بتدريب وتوعية الموظفين بأهمية قرار ضريبة القيمة المضافة وكيفية مواجهة والتكيف مع هذا القرار.

السؤال السابع: هل واجهت شركتك أي تحديات في الامتثال للضريبة ؟



- أ- 43.1% نعم، تحديات بسيطة: تشير النسبة إلى أن جزءًا كبيرًا من الشركات في العينة واجهت تحديات، ولكنها لم تكن كبيرة. هذا قد يشير إلى أن الشركات واجهت بعض العقبات في فهم أو تنفيذ ضريبة القيمة المضافة، لكنها كانت قادرة على تدارك القرار وقادرة على وضع حلول بسهولة نسبياً.
- ب- 43.1% نعم، تحديات كبيرة: هذا الرقم يشير إلى أن نفس النسبة من الشركات واجهت تحديات كبيرة، مما قد يعني أن الأمور كانت معقدة بشكل كبير أو أن النظام كان صعباً في التنفيذ أو يتطلب تعديلات جوهرية وخطط استراتيجية.
- ت- 13.7% لم نواجه: تشير النسبة وهي الأصغر من العينة أن هناك شركات لم تواجه أي تحديات، مما قد يعني أن لديهم نظاماً مدمجاً جيداً أو أنهم كانوا مستعدين جيداً للتعامل مع ضريبة القيمة المضافة.

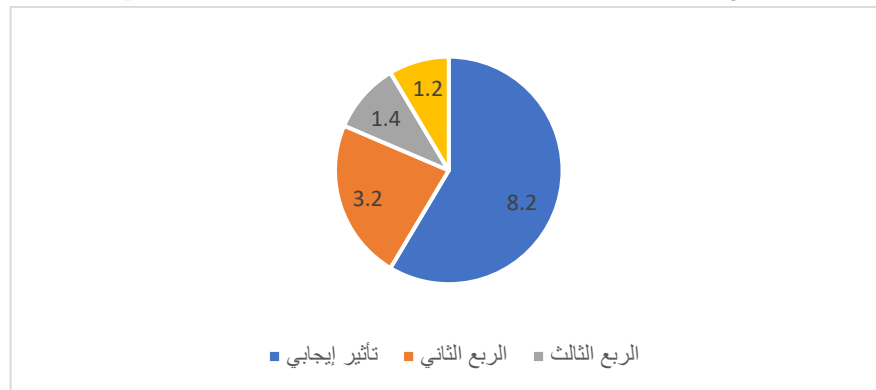
السؤال الثامن: ما هو تأثير ضريبة القيمة المضافة على قدرة الشركة على الاستثمار والتوسع؟



- أ- غالبية الشركات (51%) ترى أن ضريبة القيمة المضافة لها تأثير سلبي على قدرتها على التوسع والاستثمار.
- ب- نسبة كبيرة (27.5%) ترى أن ضريبة القيمة المضافة لها تأثير إيجابي على التوسع والاستثمار.
- ت- نسبة لا بأس بها (21.6%) لم تشعر بأي تأثير لضريبة القيمة المضافة على التوسع والاستثمار.

وهذه النسبة توضح أن تأثير ضريبة القيمة المضافة على التوسع والاستثمار يختلف بشكل كبير بين الشركات. الأغلبية ترى تأثيراً سلبياً، بينما هناك نسبة كبيرة ترى تأثيراً إيجابياً، مما يشير إلى اختلاف التأثير بناءً على عوامل متعددة مثل حجم الشركة ونوع النشاط الاقتصادي والظروف السوقية.

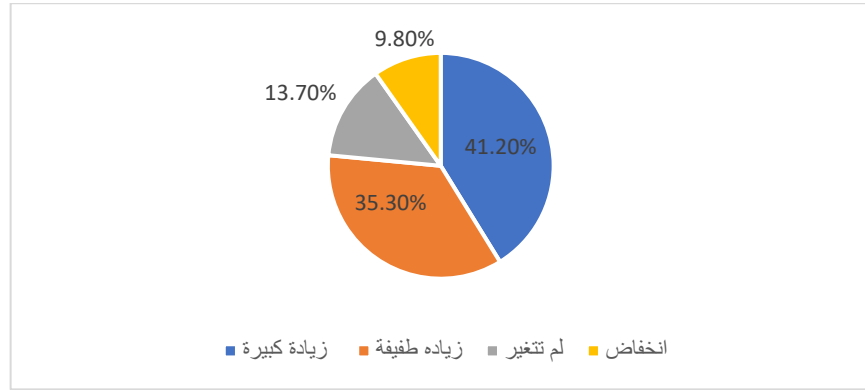
السؤال التاسع: ماهو تأثير ضريبة القيمة المضافة على تحسين الأداء المالي للشركة؟



- أ- غالبية الشركات (43.1%) ترى أن ضريبة القيمة المضافة لها تأثير سلبي على تحسين الأداء المالي.
- ب- هناك نسبة كبيرة (33.3%) ترى تأثيراً إيجابياً لضريبة القيمة المضافة.
- ت- نسبة لا بأس بها (23.5%) لم تشعر بأي تأثير لضريبة القيمة المضافة على أدائها المالي.

تشير النسب إلى أن هناك اختلاف في آراء الشركات حول تأثير ضريبة القيمة المضافة، مما يشير إلى أن تأثير هذه الضريبة قد يختلف بناءً على عوامل متعددة مثل حجم الشركة ونوع النشاط الاقتصادي.

السؤال العاشر: ما هو تأثير ضريبة القيمة المضافة على تكاليف التشغيل في الشركة؟



- أ- 35.3% زيادة بسيطة: نسبة كبيرة من الشركات لاحظت زيادة بسيطة في تكاليف التشغيل. هذا يعني أن الضريبة زادت من الأعباء المالية، لكن التأثير لم يكن كبيراً بشكل ملحوظ، مما قد يشير إلى أن الشركات كانت قادرة على التكيف مع التكاليف الإضافية بطريقة غير مؤثرة بشكل كبير.
- ب- 41.2% زيادة كبيرة: نسبة الشركات التي لاحظت زيادة كبيرة في تكاليف التشغيل توضح أن تأثير ضريبة القيمة المضافة كان ملحوظاً ومؤثراً بشكل كبير. هذا يمكن أن يكون بسبب زيادة في التكاليف التشغيلية المباشرة، مثل تكاليف المحاسبة والتقارير، أو التكاليف غير المباشرة مثل التأثير على سلسلة التوريد.
- ت- 31.7% لم تتغير: هذه النسبة توضح أن بعض الشركات لم تلاحظ أي تغييرات كبيرة في تكاليف التشغيل نتيجة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة. ربما يكون ذلك لأن الشركات كانت قادرة على امتصاص التكاليف أو أنها اتخذت تدابير لتخفيف تأثير الضريبة على تكاليفها التشغيلية.
- ث- 9.8% انخفاض: نسبة صغيرة من الشركات شهدت انخفاضاً في تكاليف التشغيل، وهو أمر غير شائع. يمكن أن يكون هذا بسبب تحسين الكفاءة أو تقليل التكاليف التشغيلية نتيجة لتغيرات في العمليات أو استراتيجيات جديدة متبعة.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائج:

هدفت الدراسة الحالية الى قياس علاقة ضريبة القيمة المضافة بربحية شركات التجارة السعودية المتداول أسهمها في موقع السوق المالي السعودي (تداول)، وذلك من خلال قياس أثر فرض ضريبة القيمة المضافة على ربحية عينة عشوائية طبقية لعدد 50 شركة ، ومن ثم قياس أثر زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة على ربحية هذه الشركات وقد غطت الدراسة البيانات المالية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة والمنشورة في القوائم المالية للشركات في السنوات الثلاث ، كما شملت الدراسة تحليل إجابات المختصين في الشركات التجارية بالملكة بناءً على الدراسة التي تم اجراءها على عينة من قطاعات الشركات التجارية في المملكة لعربية السعودية، من خلال تحليل معدل هامش الربح خلال ثلاث سنوات ، وتوزيع اسبانه لمجموعة من الشركات فقد توصل الباحث الى ما يلي:

- 1- لا توجد مؤشرات واضحة ودقيقة تدل على تأثير ضريبة القيمة المضافة بشكل مباشر على ربحية الشركات التجارية، ولكنها أثرت بشكل غير مباشر على التراجع في الأرباح.
- 2- توجد عوامل أخرى تختلف عن ضريبة القيمة المضافة تؤثر على ربحية الشركات
- 3- نسبة كبيرة من الشركات التجارية ترى بأن زيادة نسبة الضريبة أدت الى زيادة الأسعار في أغلب الحالات. مما يعني أن الشركات تجد صعوبة في تحمل واستيعاب الضريبة دون التأثير على الأسعار.
- 4- يوجد نسبة متقاربة للشركات من ناحية القدرة على مواجهة التحديات والتعامل مع قرار الضريبة، مما قد يعني أن الأمور كانت معقدة الى حد ما وأن النظام كان صعباً في التنفيذ و يتطلب تعديلات جوهرية وخطط استراتيجية.
- 5- الضريبة لها تأثير ملموس على سياسة التسعير، مما يتطلب من الشركات التفكير في كيفية التعامل مع التكاليف الإضافية بأفضل طريقة ممكنة للحفاظ على التنافسية والربحية.
- 6- تختلف الشركات في اتباع الاستراتيجيات لمواجهة قرار ضريبة القيمة المضافة، نتيجة لاختلاف القطاعات والأسواق المستهدفة والسياسات التسويقية.
- 7- نسبة كبيرة من الشركات شهدت انخفاضاً في مبيعاتها بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة. هذا يعني أن بعض الشركات قد تكون واجهت صعوبة في جذب العملاء أو أن زيادة التكاليف المرتبطة بالضريبة أثرت على حجم المبيعات.

التوصيات :

- بناء على ذلك فيمكن التوصية للباحثين والمهتمين من الشركات السعودية بموضوع الدراسة الحالي بما يلي :-
- 1- توصية الشركات السعودية بالإفصاح عن بنود الضرائب المختلفة والتي تقوم بسدادها
 - 2- نشر الوعي الضريبي بين المؤسسات ومعرفة القوانين الضريبية والعقوبات والجزاءات
 - 3- الحرص على الاستفادة من الخصومات والاعفاءات الضريبية
 - 4- الحرص على وضع سياسات وخطط استراتيجية قادرة على مواجهة ضريبة القيمة المضافة دون التأثير على سياسات التسعير وزيادة التكاليف أو تحميل المستهلك جزء من الضريبة.

المراجع:

المراجع العربية

- نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية
<https://zatca.gov.sa/ar/RulesRegulations/VAT/Documents/VATLaw.pdf>
- اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية
<https://zatca.gov.sa/ar/RulesRegulations/Taxes/Pages/VATImplementingRegulations.aspx>
- الاتفاقية الموحد لضريبة القيمة المضافة
<https://zatca.gov.sa/ar/RulesRegulations/Taxes/Pages/VATUnifiedAgreement.aspx>
- التشريعات الضريبية في المملكة العربية السعودية. مركز الدراسات والبحوث القانونية
<https://cms.clsr.gov.sa/media/publication/1039.pdf>
- المقرن سطاتم (الأحد 28 يوليو، 2024) (الضريبة والمواطن وارتفاع الأسعار)
تم الاسترداد من <https://www.alarabiya.net/saudi->
[today/2018/01/03/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%AF%D8%A9%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9.pdf](https://www.alarabiya.net/saudi-today/2018/01/03/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%AF%D8%A9%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9.pdf)
- الأمانة العامة للجان الضريبية - الفصل الثاني عشر استرداد الضريبة) تم الاسترداد من
<https://gstc.gov.sa/ar/guidelines/Documents/%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9%D9%84%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9%D9%84%D9%85%D8%B6%D8%A7%D9%81%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D8%AF%D8%A9%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9.pdf>
- السعيد، وفاء. والرفاعي، نجوى. 2022. أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على أداء الشركات في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية. المجلة العربية للنشر العلمي. مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن. (47). ص. 726-763.
- القحطاني، عبد الوهاب. (2021). ضريبة القيمة المضافة وأثرها على الاقتصاد. جريدة اليوم دار اليوم للصحافة والطباعة والنشر، الدمام، المملكة العربية السعودية. الأربعاء 15 سبتمبر
<https://www.alyaum.com>
- العبدلي، أيمن، عبيد، رابية، وسيجني، طلال. (2019) أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية.

المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب . القاهرة . مصر (6) .
الكشاش، إسماعيل. (2020) أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الهيئة العامة للزكاة والدخل. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. المجلد 4. العدد 5. الصفحات 23
عيسى، سعدون .عبدالله ،منصر .العقون، سلمان.(2023).أثر الضريبة على ربحية المؤسسة.
السليبي، إيناس.2019.القيمة المضافة (الضريبة) وانعكاسها على ترشيد الاستهلاك الأسري. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية. لعدد السابع. عدد الصفحات 31
يوسف، آمال. أثر ضريبة القيمة المضافة على الرفاهية الاقتصادية في مصر . 2018.
الثاني والعشرون. العدد الأول.
السيد، أميرة. السليمان، سجي .(٢٠١٨).ضريبة تطبيق القيمة المضافة وآثارها المختلفة. دراسة استطلاعية في بيئة الأعمال السعودية.
عبد المنعم ، لطفي " الضريبة على القيمة المضافة في مصر " المركز المصري
للدراسات الاقتصادية " ، ورقة عمل قم ، ١٨٣ مارس ٢٠١٦ ص ٤

المراجع الأجنبية

- Vuković, B., Peštović, K., Mirović, V., Jakšić, D., & Milutinović, S. (2022). The Analysis of Company Growth Determinants Based on Financial Statements of the European Companies. Sustainability. 14(2), pp. 1-17.
- Bikas, E., & Andruskaite, E. (2013). Factors affecting value added tax revenue. European Scientific Journal. 9(19), pp. 41-49
- Anjulo, L., & Waje, S. (2018). Factors affecting the performance of Value Added Tax/VAT/revenue collection administration practices: In case of Wolaita zone revenue authority, Southern Ethiopia. Research Journal of Finance and Accounting, 9(21), pp.46-56.

المواقع الالكترونية

<https://zatca.gov.sa> هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

[/https://www.mof.gov.sa](https://www.mof.gov.sa) وزارة المالية

[/https://socpa.org.sa](https://socpa.org.sa) الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

[/https://www.saudiexchange.sa](https://www.saudiexchange.sa) السوق المالي السعودي

<https://cma.org.sa/Pages/default.aspx> هيئة السوق المالية

الملاحق

ملحق (1) البيانات الإحصائية – النشرة الإحصائية الصادرة عن هيئة السوق المالية

15- إجمالي الإيرادات لقطاعات سوق الأسهم الموازية¹

القطاع	عام 2021م (مليون ريال)	النتف الأول عام 2022م (مليون ريال)	عام 2022م (مليون ريال)	النتف الأول عام 2023م (مليون ريال)
إدارة وتطوير العقارات	206.74	831.42	1,323.34	720.29
الخدمات الاستهلاكية	235.16	121.11	315.60	1,146.51
الرعاية الصحية	71.03	370.84	1,105.40	635.25
السلع الراسمالية	662.46	1,084.83	2,621.88	1,797.36
المرافق العامة	89.69	43.36	91.64	48.16
المواد الأساسية	2,214.76	821.59	2,265.26	1,415.99
إنتاج الأغذية	29.91	79.31	296.95	734.97
تجزئة وتوزيع السلع الكمالية	256.50	1,048.62	2,177.12	282.53
الأجهزة والمعدات التقنية	-	22.01	43.01	-
الخدمات التجارية والمهنية	-	192.38	481.85	369.00
التطبيقات وخدمات التقنية	-	254.69	1,098.00	646.25
المنتجات المنزلية والشخصية	-	-	-	101.99
تجزئة وتوزيع السلع الاستهلاكية	-	-	-	65.88

1. إجمالي الإيرادات التشغيلية والإيرادات الأخرى. سيتم تحديث التقرير ببيانات العام 2023م. بعد انتهاء مهلة الإعلان عن القوائم المالية للشركات

21

16- صافي الدخل لقطاعات سوق الأسهم الموازية¹

القطاع	عام 2021م (مليون ريال)	النتف الأول عام 2022م (مليون ريال)	عام 2022م (مليون ريال)	النتف الأول عام 2023م (مليون ريال)
إدارة وتطوير العقارات	126.71	109.42	216.74	99.16
الخدمات الاستهلاكية	15.37	2.98	24.11	91.78
الرعاية الصحية	13.78	2.64	99.65	41.66
السلع الراسمالية	80.68	295.27	403.48	182.67
المرافق العامة	2.48	0.93	3.29	1.78
المواد الأساسية	319.15	128.62	326.15	160.08
إنتاج الأغذية	1.40	4.87	25.42	78.68
تجزئة وتوزيع السلع الكمالية	11.95	71.66	94.66	16.71
الأجهزة والمعدات التقنية	-	5.45	7.66	-
الخدمات التجارية والمهنية	-	8.47	23.82	16.57
التطبيقات وخدمات التقنية	-	26.84	116.67	57.38
المنتجات المنزلية والشخصية	-	-	-	17.62
تجزئة وتوزيع السلع الاستهلاكية	-	-	-	3.00

1. الأرباح بعد خصم جميع النفقات. سيتم تحديث التقرير ببيانات العام 2023م. بعد انتهاء مهلة الإعلان عن القوائم المالية للشركات

22

10- إجمالي الإيرادات لقطاعات سوق الأسهم الرئيسية 2023

القطاع	عام 2022م (مليون ريال)	الربع الأول 2023م (مليون ريال)	الربع الثاني 2023م (مليون ريال)	الربع الثالث 2023م (مليون ريال)
إدارة وتطوير العقارات	12,974.41	3,434.12	3,738.04	3,052.55
الاتصالات	93,600.20	25,256.00	25,696.71	24,969.13
الأدوية	1,438.74	841.83	714.30	674.23
الخدمات المالية	12,839.92	1,334.66	1,538.16	1,192.71
الإعلام والترفيه	5,018.48	1,235.15	1,328.95	1,404.50
الخدمات الاستهلاكية	17,520.19	4,790.31	5,077.19	5,201.03
الخدمات التجارية والمهنية	4,720.92	1,556.32	1,518.39	1,584.10
الرعاية الصحية	22,269.51	6,215.91	6,282.83	6,583.43
السلع الرأسمالية	19,645.80	5,988.81	5,437.25	5,908.84
السلع طويلة الأجل	3,495.33	978.04	889.07	868.23
الطاقة	2,346,676.97	477,558.22	465,936.48	515,768.32
المرافق العامة	90,117.70	17,722.67	24,312.80	28,150.62
المواد الأساسية	342,239.46	66,099.75	64,435.66	60,807.74
النقل	6,962.02	1,926.52	2,122.86	2,366.24
إنتاج الأغذية	56,686.79	16,257.05	14,079.29	14,507.06
تجزئة وتوزيع السلع الاستهلاكية	34,340.43	9,157.19	8,906.14	8,654.54
تجزئة وتوزيع السلع الكمالية	31,695.34	8,518.59	8,675.28	8,150.03
البنوك	120,233.39	32,552.23	32,353.25	33,239.18
التأمين	41,088.42	-	-	-
التطبيقات وخدمات التقنية	15,296.04	4,716.83	4,799.80	4,954.56

1. لا يشمل قطاع الصاديق العقارية المتداولة. سيتم تحديث التقرير ببيانات العام 2023م بعد انتهاء مهلة الإعلان عن القوائم المالية للشركات.
2. إجمالي الإيرادات التشغيلية والإيرادات الأخرى.

16

11- صافي الدخل لقطاعات سوق الأسهم الرئيسية 2023

القطاع	عام 2022م (مليون ريال)	الربع الأول 2023م (مليون ريال)	الربع الثاني 2023م (مليون ريال)	الربع الثالث 2023م (مليون ريال)
إدارة وتطوير العقارات	972.22	542.10	671.60	971.04
الاتصالات	14,382.71	4,144.99	3,681.60	5,760.89
الأدوية	-171.20	141.20	108.30	38.80
الخدمات المالية	7,656.14	330.21	493.15	571.53
الإعلام والترفيه	898.29	201.34	248.62	305.13
الخدمات الاستهلاكية	1,352.56	355.85	544.49	534.50
الخدمات التجارية والمهنية	394.78	103.70	102.94	117.21
الرعاية الصحية	3,077.77	930.23	847.10	997.54
السلع الرأسمالية	1,269.63	387.22	405.47	89.74
السلع طويلة الأجل	11.15	28.41	11.73	-7.34
الطاقة	604,763.64	119,279.62	112,318.22	121,481.34
المرافق العامة	17,842.23	962.18	4,680.88	6,529.21
المواد الأساسية	44,748.89	2,378.99	3,105.79	-1,174.23
النقل	110.14	123.66	229.88	257.97
إنتاج الأغذية	3,087.92	1,171.26	853.99	950.06
تجزئة وتوزيع السلع الاستهلاكية	2,674.35	583.68	624.04	446.72
تجزئة وتوزيع السلع الكمالية	1,693.51	353.00	406.39	244.66
البنوك	62,758.42	17,238.29	17,272.72	18,083.07
التأمين	1,058.26	-	-	-
التطبيقات وخدمات التقنية	2,200.88	693.88	786.44	679.40

1. لا يشمل قطاع الصاديق العقارية المتداولة. سيتم تحديث التقرير ببيانات العام 2023م بعد انتهاء مهلة الإعلان عن القوائم المالية للشركات.
2. الأرباح بعد خصم جميع النفقات

17

الجدول رقم (6): إجمالي الإيرادات لقطاعات سوق الأسهم الرئيسية^{2,1}

(مليون ريال)

القطاع	الربع الثالث عام 2020م	الربع الرابع عام 2020م	الربع الأول عام 2021م	الربع الثاني عام 2021م	الربع الثالث عام 2021م
إدارة وتطوير الصفقات	1,471	2,231	1,585	2,578	1,762
الائتمانات	20,354	20,951	21,485	21,733	21,726
الأدوية	397	382	469	345	321
الاستثمار والتمويل	616	616	829	1,143	923
الإعلام والترويج	615	654	603	728	857
الخدمات الاستهلاكية	1,212	1,582	1,299	1,470	1,647
الخدمات التجارية والمهنية	708	769	770	793	889
الرعاية الصحية	4,394	4,273	4,012	4,707	4,740
السلع الرأسمالية	2,393	2,661	2,862	2,502	2,572
السلع طويلة الأجل	742	519	1,112	939	874
الطاقة	238,551	254,676	313,379	364,630	420,603
المرافق العامة	21,491	20,586	14,225	19,718	22,654
المواد الأساسية	50,736	55,969	65,087	74,984	69,961
التقني	1,294	1,410	1,398	1,422	1,447
إنتاج الأغذية	10,818	9,854	11,227	11,518	12,079
تجزئة الأغذية	2,246	3,796	3,753	3,753	3,502
تجزئة السلع الكمالية	5,892	7,284	6,593	6,759	6,857
البنوك	25,638	26,236	26,775	26,342	27,100
التأمين	8,273	7,844	8,059	8,430	8,191
النشطيات وخدمات تقنية	242	244	233	262	2,231

(1) لا يشمل قطاع الصناعات extractive المندولة
(2) إجمالي الإيرادات التشغيلية

البيانات الإحصائية ربع السنوية للفترة من الربع الثالث عام 2020م - الربع الثالث عام 2021م 6 من 38

الجدول رقم (7): صافي الدخل لقطاعات سوق الأسهم الرئيسية^{2,1}

(مليون ريال)

القطاع	الربع الثالث عام 2020م	الربع الرابع عام 2020م	الربع الأول عام 2021م	الربع الثاني عام 2021م	الربع الثالث عام 2021م
إدارة وتطوير الصفقات	-394	-886	-339	353	-321
الائتمانات	3,036	2,979	3,077	3,095	3,256
الأدوية	63	-21	24	29	6
الاستثمار والتمويل	-190	-137	106	428	113
الإعلام والترويج	67	12	92	123	197
الخدمات الاستهلاكية	-254	-805	-177	-102	49
الخدمات التجارية والمهنية	-57	-82	-12	6	36
الرعاية الصحية	631	570	654	626	641
السلع الرأسمالية	105	-75	152	107	16
السلع طويلة الأجل	-21	-18	143	55	-10
الطاقة	43,951	52,635	82,172	96,269	114,377
المرافق العامة	2,209	4,218	1,801	5,886	7,439
المواد الأساسية	2,674	5,162	9,636	14,492	11,710
التقني	-131	-98	39	-27	-12
إنتاج الأغذية	956	326	622	705	578
تجزئة الأغذية	67	534	121	145	116
تجزئة السلع الكمالية	254	335	43	380	402
البنوك	11,911	9,720	11,548	11,090	13,276
التأمين	418	300	196	509	144
النشطيات وخدمات تقنية	18	19	16	20	277

(1) لا يشمل قطاع الصناعات extractive المندولة
(2) أرباح بعد خصم جميع المصروفات

البيانات الإحصائية ربع السنوية للفترة من الربع الثالث عام 2020م - الربع الثالث عام 2021م 7 من 38

ملحق (2) - الاستبيان

استبيان حول تأثير ضريبة القيمة المضافة على ربحية الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية

shahadyaqoub4@gmail.com تبديل الحساب

غير مشترك 



* تشير إلى أن السؤال مطلوب

حجم الشركة: *

☐ صغيرة (أقل من 50 موظف)

☐ متوسطة (50-250 موظف)

☐ كبيرة (أكثر من 250 موظف)

* القطاع الذي تنتمي إليه الشركة:

☐ التجزئة

☐ التصنيع

☐ الخدمات

☐ أخرى

* منذ تطبيق ضريبة القيمة المضافة، هل لاحظت
تغيراً في مبيعات شركتك؟

☐ نعم، زيادة

☐ نعم، انخفاض

☐ لا، لم تتغير

* ما هو تأثير ضريبة القيمة المضافة على تكاليف
التشغيل في شركتك؟

☐ زيادة كبيرة

☐ زيادة طفيفة

☐ لم تتغير

☐ انخفاض

*** هل أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على سياسة التسعير في شركتك؟**

☐ نعم، قمنا بزيادة الأسعار

☐ نعم، قمنا بخفض الأسعار

☐ لا لم تتغير

*** مقارنة بالسنوات ما قبل الضريبة كيف تقيم تأثير ضريبة القيمة المضافة على هامش الربح لشركتك؟**

☐ زيادة كبيرة في ربحية الشركة

☐ انخفاض بسيط في ربحية الشركة

☐ انخفاض كبير في ربحية الشركة

☐ لم تتغير الأرباح

*** ما هي الاستراتيجيات التي اتبعتها شركتك للتكيف مع ضريبة القيمة المضافة؟**

☐ زيادة الأسعار

☐ خفض التكاليف

☐ تحسين كفاءة العمليات

☐ التدريب والتوعية

☐ تحديث الأنظمة الداخلية المتبعة

* هل واجهت شركتك أي تحديات في الامتثال لضريبة القيمة المضافة؟

- ☐ نعم، تحديات كبيرة
- ☐ نعم، تحديات بسيطة
- ☐ لا، لم نواجه أي تحديات

* ما هو تأثير ضريبة القيمة المضافة على قدرة شركتك على الاستثمار والتوسع؟

- ☐ تأثير ايجابي (مساعدة الضريبة على التوسع و زيادة الاستثمار)
- ☐ تأثير سلبي (صعوبة التوسع و الاستثمار)
- ☐ لم تؤثر على قرارات الشركة في التوسع والاستثمار

* ماهو تأثير ضريبة القيمة المضافة على تحسين الأداء المالي مقارنة بما يسبق تطبيقها ؟

- ☐ تأثير إيجابي
- ☐ تأثير سلبي
- ☐ لم تؤثر

هل لديك أي اقتراحات أو تعليقات إضافية حول تأثير
ضريبة القيمة المضافة على شركتك أو على السوق
بشكل عام؟

إجابتك

محو النموذج

إرسال

عدم إرسال كلمات المرور عبر نماذج Google مطلقًا.

لم يتم إنشاء هذا المحتوى ولا اعتماده من قبل Google. [الإبلاغ عن إساءة الاستخدام](#) -
[شروط الخدمة](#) - [سياسة الخصوصية](#)

نماذج Google

الملخص Abstract

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على قضية ضريبة القيمة المضافة والتي أثارت جدلا واسعا في العالم بشكل عام والمجتمع السعودي بشكل خاص، وقد اهتم هذا البحث بتوضيح مفهوم الضريبة والتعرف على بداية نشأتها منذ عام 2018 ومراحل تطورها الى الوقت الحالي، بالإضافة الى التعرف على أهم المزايا والآثار والايجابية والسلبية لتطبيق الضريبة والعقوبات والغرامات المفروضة على مخالفي نظام الضريبة، ومدى وعي المجتمع السعودي بضرورة تطبيق قرار ضريبة القيمة المضافة ودورها في تطوير البلاد وتدعيم الخزينة المالية ورفع الإيرادات. وتكمن مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على ربحية الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية. وبناءً عليه سعت الدراسة الى التعرف على طبيعة الأداء المالي في الشركات التجارية ومحاولة الوصول الى القوائم المالية للشركات وتحليل البيانات ومقارنة أرباح الشركات قبل قرار تطبيق الضريبة وبعد تطبيق الضريبة بنسبة 5% و زيادة الضريبة الى 15%. بالإضافة الى دراسة تأثيرها على المبيعات والتكاليف وسياسات التسعير والخطط الاستراتيجية للشركة. وقد اعتمد الباحث في جمع المعلومات على تصميم استبانة وتوزيعها على عينة من الشركات بالإضافة الى تحليل القوائم المالية لعينة من الشركات، أظهرت نتائج المسح أن ضريبة القيمة المضافة لا تؤثر على ربحية المنشآت التجارية السعودية، حيث لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الربحية قبل وبعد فرض ضريبة القيمة المضافة وقبل وبعد الزيادة في معدل الضريبة، ولكن هناك تغيرات طفيفة في متوسط هامش الربح سواء قبل وبعد فرض ضريبة القيمة المضافة أو بعد زيادة معدل الضريبة.

لذلك، يوصى بإجراء المزيد من الأبحاث والبحوث لقياس تأثير الضرائب على الأداء المالي للشركة. يمكن أيضا ننصح الشركات بالإفصاح عن بنود ضريبية مختلفة للمساعدة في تحليل وتقييم للأداء المالي للشركات التجارية غير المدرجة في هيئة سوق المال السعودي أو السوق الموازي (نمو).

Midocean University

College of Management

Department of Master of Management



Title in English

**THE IMPACT OF IMPLEMENTING THE VALUE- ADDED TAX ON
THE PROFITABILITY OF COMMERCIAL COMPANIES IN THE
KINGDOM OF SAUDI ARABIA**

Prepared by:

Kholoud Salah Hassan

Student ID: 233000884

Master of Management

Shahad Mohammed Yaqoub

Student ID: 233002046

Master of Management

Supervised by:

Dr. Al-Faisal Abdel Hamid

Dr. Fayez Jarad

Year:2024